مجلة

الجمعية العلمية السعودية للغة العربية

مجلة – علمية – محكمة

رقم الإيداع: (١٤٢٩/٣٣٠٢هـ بتاريخ ١٤٢٩/٦/٧هـ)
الرقم الدولي المعياري (ردمد): ٤١٥٥ - ١٦٥٨

كل بحث نشر في المجلة
يعبر عن رأي صاحبه

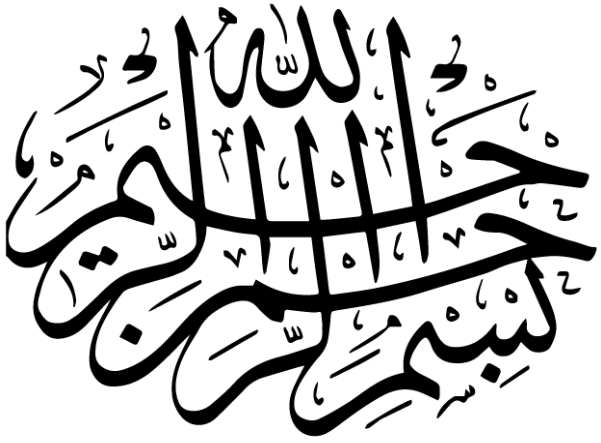
بسم الله الرحمن الرحيم

هيئة تحرير المجلة

المشرف العام على المجلة، رئيس مجلس إدارة الجمعية:

- د. بدر بن محمد الراشد

رئيس التحرير:

- أ. د. عبد المجيد بن صالح الجار الله

مدير التحرير:

- د. سليمان بن صالح الزميع

أعضاء هيئة التحرير:

- أ. د. إبراهيم بن عبد العزيز أبو حيمد
- أ. د. أماني بنت عبد العزيز الداود
- أ. د. صالح بن عبد العزيز المحمود
- أ. د. عبد الرحمن بن رجا الله السلمي
- أ. د. عبد العزيز بن صالح العمري
- أ. د. فريد بن عبد العزيز الزامل

طبيعة المجلة وضوابط النشر

طبيعة المجلة:

١- مجلة الجمعية العلمية السعودية للغة العربية.
٢- مجلة علمية محكمة.
٣- تعنى بعلوم اللغة العربية وآدابها.
٤- تنشر البحوث والدراسات العلمية المحكّمة.
٥- دورية نصف سنوية، تصدر منتصف السنة الهجرية ونهايتها.

ضوابط النشر:

أولاً: الضوابط العامة لقبول البحث:

١- أن يكون البحث في علوم اللغة العربية وآدابها.
٢- أن يتّسم بالجِدّة والأصالة وسلامة الاتجاه.
٣- أن يلتزم البحث بالسلامة اللغوية، والدقة في التوثيق والتخريج.
٤- ألا يكون البحثُ منشوراً أو مقدّماً للنشر في مجلة أخرى.
٥- ألا يكون مستلاً من عمل علمي سابق للباحث.

ثانياً: ما يشترط في كتابة البحث وتوثيقه:

١- أن يُكتب البحث على ورق من مقاس (A4).
٢- أن يُكتبَ بخط (Traditional Arabic) بحجم (١٧) للمتن، وبحجم (١٤) للحاشية، وأن يكون تباعد المسافات بين الأسطر (مفرداً).
٣- أن تُكتبَ الهوامش أسفل كل صفحة على حدة.
٤- أن يُذيَّل البحث بثبت المصادر والمراجع.

٥- أن يكتب الباحث ملخّصاً لبحثه باللغتين العربية والإنجليزية لا تزيد كلماته على مائتي كلمة، ويتضمن الملخص موضوع البحث وأهدافه، ومنهجه، وأهم التوصيات، والكلمات المفتاحية.

٦- رومنة المصادر والمراجع.

ثالثاً: ما يشترط عند تقديم البحث:

١- يقدم الباحث طلباً بنشره، وإقراراً يتضمن امتلاكه لحقوق الملكية الفكرية للبحث كله، والتزاماً بعدم نشر بحثه المقدم إلا بعد موافقة هيئة التحرير.

٢- يقدم الباحثُ نسختين من بحثه على النحو التالي:

- نسخة من البحث خالية من اسم الباحث كاملة بصيغة (WORD).
- نسخة من البحث خالية من اسم الباحث كاملة بصيغة (PDF)

٣- يرفق الباحث ترجمة الملخص باللغة الإنجليزية.

٤- يرسل الباحث بحثه مع الملخصات إلى منصة مجلة الجمعية:
(https://imamjournals.org/index.php/josaa/index)

الشاذ في كتاب (أوضح المسالك) لابن هشامٍ الأنصاريِّ دراسة تطبيقيَّة تقويميَّة

The abnormal in the book (The Clearest Paths) by Ibn Hisham Al-Ansari - an applied and evaluative study

إعداد

د. فهيد بن رباح بن فهيد الرَّبَّاح

الأستاذ المشارك في قسم النَّحو والصَّرف وفقه اللغة

كليَّة اللغة العربيَّة – جامعة الإمام محمَّد بن سعودٍ الإسلاميَّة

Dr. Fuhaid Rabah Fuhaid Ar Rabah.

Associate professor of grammar and morphology at the College of Arabic Language

Imam Muhammad Bin Saud Islamic University.

ملخص البحث

يعالج هذا البحث ململمًا مسالكَ (الشَّاذِّ) الَّتي ساقها ابن هشامٍ الأنصاريُّ (٧٦١هـ) وسمًا على شواهد وحججٍ، في كتابه الشَّهير (أوضح المسالك) الَّذي فكَّ به مغلقات ألفيَّة ابن مالكٍ، وقيَّد به شواردها، وأوضح فيه مقاصدها، وأظهر من خباياها.

وبعد تبين معايير يمتاز مصطلح الشَّاذِّ من أن يداخله غيره في دراسةٍ سابقةٍ نَزَعَ هذا البحث راغبًا في عِراض ما انكشف له، وتقرَّر عنده على ما عالجه ابن هشامٍ، وما استعمله من هذا المصطلح في كتابه المذكور.

الكلمات المفاتح: الشَّاذُّ، الضَّرورة، النَّادر، المسموع.

The abnormal in the book (The Clearest Paths) by Ibn Hisham Al-Ansari - an applied and evaluative study.

Research Summary:

This research dealt with and integrated the paths of the abnormal - presented by Ibn Hisham Alansari (761 Anno hegirae) highlighting evidence and arguments, which he presented in his famous book aowdoh almasalek (The Clearest Paths) with which he unpacked the closures of (Ibn Malik's Alfiyyah) clarified its purposes and revealed its secrets.

After clarifying the criteria for the term, the abnormal in order to prevent others from interfering with it in a previous study, he began this research, seeking to examine what was revealed to him, and he decided on what Ibn Hisham treated and what he used of this term in the aforementioned book.

Key words: The abnormal, Poetic necessity, The rare, The heard.

المقدمة

الحمد لله وحده، والصَّلاة والسَّلام على مَن لا نبيَّ بعده.

أمَّا بعدُ فكلُّ تنظير ينبغي أن يُحاط بتطبيق، ولقد أقمتُ دراسة على مصطلحات (الشَّاذّ والنَّادر والمسموع) دراسةَ تنظيرٍ وتأصيل، وتحرَّرت لي دلالتها، وبذلك يرتفع ما يقع من تداخل بينها في الدَّرس النَّحويِّ، أوصلَ إلى حالَة ما يسمَّى بالاضطراب الدَّلاليِّ من عدم الاستقرار المصطلحيِّ لإطلاق هذه الألقاب شبه مترادفةٍ.

وهذه الألفاظ تُساق أحكامًا متناوبةً على ما يأتي من شواهد وحجج ترد مرتدفة جُملا وتراكيب وعبارات من العربيَّة، عاضدة الحكم والقاعدة أو مُفنقَلة عليهما على سبيل افتراض الاعتراض؛ أي: على الحكم والقاعدة بهذه الشَّواهد والحجج ما يكون ظاهره المخالفة لما يقرُّه النَّحويُّ من حكمٍ في مسألة ما.

ولمَّا أن انماز أمره بالدِّراسة النَّظريَّة التَّأصيليَّة، ومُنِع تداخل (الشَّاذِّ) على المصطلحات الأخرى بوضع معايير ضابطة لكلِّ واحدٍ منها جامعةً فارقةً= رغبتُ في أن يكون عِراض ما حرَّرته في الدِّراسة النَّظريَّة على ما عالج به ابنَ هشامٍ ذلك في كتابه (أوضح المسالك)، وقد سرت فيه على منهج تحليليٍّ تقويميٍّ معتمداً النَّظريَّ بحسب بحث التَّنظير والتَّأصيل المشار إليه معالجاً ومقوِّماً التَّطبيقيَّ عنده في هذا الكتاب.

وكتاب ابن هشامٍ هذا قد اعتنى فيه بالضَّبط، وتحرير المسائل، ودقَّة أحكام، يقول أد. سعود الخنين عن كتاب ابن هشامٍ: «**امتاز بالضَّبط واليسر والعناية بشواهد الكتاب العزيز، وتلقَّاه النَّاس بالقبول قديمًا وحديثًا، فهو المرجع في الكثير من الدِّراسات الجامعيَّة**» [مشكلات أوضح المسالك: ٢٣٣]، ويقول عنه أد. عبد العزيز البجاديِّ: «**يعدُّ عند جمعٍ من الدَّارسين أشهر شروح الألفيَّة، لما تميَّز به من قوَّة في السَّبك، وجودة في الحبك، وبُعدٍ عن الإسهاب، واطِّرادٍ في أكثر الأبواب، ودقَّةٍ في الاستدلال، وبراعة في عرض الأقوال، إضافة إلى ما احتواه من صلابةٍ في محاجَّة العقول، وتوظيفِ الإعراب في تفسير المنقول**» [ملامح اضطراب في (أوضح المسالك): ٢١٤].

هذا هو عرض حديث البحث وعنوانه، وقد بيَّنتُ فيه ما بيَّنت، ثُمَّ إنِّي قد بنيتُ بحثي هذا على خطَّة نُتجت من مادَّته، جاءت في أربعة مباحث، يسبقها مقدِّمة، وتمهيد، وتليها خاتمة، وثبت المصادر والمراجع.

ومخطَّطُها التَّفصيليُّ جاء على وِفاق الآتي:

- **المقدِّمة.**
- **التَّمهيد.**
- **المبحث الأوَّل: ما جاء عنده من الشَّاذِّ على حسب حقيقته.**

المطلب الأوَّل: ما حكم عليه بالشَّاذِّ من غير نسبة.

المطلب الثَّاني: ما أورد فيه الشَّاذَّ حكماً من أحكامَ المسألة، ونَسَبَه.

المطلب الثَّالث: ما حكم عليه بالشَّاذِّ وقوَّاه.

المطلب الرَّابع: ما حكم عليه بالشَّاذِّ وليَّنه.

- **المبحث الثَّاني: ما جاء عنده من الشَّاذِّ على خلاف حقيقته.**

المطلب الأوَّل: ما حكم عليه بالشَّاذِّ، وحقيقته أنَّه القياس.
المطلب الثَّاني: ما حكم عليه بالشَّاذِّ، وحقيقته أنَّه ضرورة.
المطلب الثَّالث: ما حكم عليه بالشَّاذِّ، وحقيقته أنَّه مسموع.
المطلب الرَّابع: ما حكم عليه بالشَّاذِّ، وحقيقته أنَّه فرد.
المطلب الخامس: ما حكم عليه بالشَّاذِّ، وهو لغة قومٍ فصحاء.

- **المبحث الثَّالث: ما جاء عنده من الشَّاذِّ في حقِّ آية قرآنيَّة.**
- **المبحث الرَّابع: ما كان مستحقًا للحكم عليه بالشَّاذِّ، ولم يحكم عليه به.**
- **الخاتمة.**
- **ثبت المصادر والمراجع.**

ختامًا أحسب أنَّي بهذا قد سرت فيه على وِفاق الدِّقَّة والعلميَّة والموضوعيَّة في معارضة ما تحرَّر من دقيق دلالات المصطلحات على ما أداره ابن هشامٍ الأنصاريُّ في كتابه (**أوضح المسالك**)، راجيًا أنَّي وفِّقتُ فيما رمتُ، واللّه من وراء القصد، وهو حسبي.

اطرد اليأس بالرَّجا فكأيٍّ * آلمًا حُمَّ يُسره بعدَ عُسرِ**

واللّه وليُّ التَّوفيق.

***

التَّمهيد:

حسب ما ظهر في بحث الدِّراسة التَّنظيريَّة من تحريرٍ لمصطلح (الشَّاذ) وبماذا انماز عن (النَّادر والمسموع، والفرد)، ومن غير ما شكٍّ أنَّ اجتماع أكثر من مصطلح وتوارده في كتاب واحد دالٌّ على الاختلاف، فكما اختلفت ألفاظها تختلف دلالتها، وهذا عند المتأخِّرين أمر محتَّمٌ لاستقرار اصطلاحات العلوم، وثباتها.

وقد كشفت الدِّراسة النَّظريَّة التَّأصيليَّة في بحث خاصٍّ ابتحثته [(١)] قواعد ذلك، والمعاييرَ والسِّمات لكلِّ مصطلحٍ [(٢)] منها، وممَّا جاء فيها من معايير (**الشَّاذِّ**) وضوابطه الآتي:

أ- ما جاء مخالفًا للمطَّرد.

ب- ما امتنع مجيء القياس عليه.

ج - ما وجب مقيسه.

د- ما امتنع استعماله [(٣)].

وسمات (**النَّادر**) ومعاييره الَّتي بها يعرف هي: هو ما خالف، وجاز قياسه على ضعفٍ، وجاز استعماله، وجاز مقيسه أو كَثُر.

أ- ما جاء مخالفًا للمطَّرد.

ب- ما جاز القياس عليه على ضعفٍ.

ج - ما جاز مقيسه، وكثر.

د - ما جاز استعماله.

وأمَّا (**الفرد**) فيعرف بالآتي: ما خالف، وامتنع قياسه، وجاز استعماله، وجاز مقيسه أو لزم.

---

(١) جاء عنوانه: **الشَّاذُّ والنَّادر والمسموع في النَّحو والصَّرف التَّداخل والتَّمايز**.

(٢) جاء ذلك في المبحث الثَّالث، الَّذي عنوانه: (**التَّمايز بين هذه المصطلحات**).

(٣) هذا البحث مكتوب لجماعة أهل الاختصاص، وهو غير خافٍ على جليل علمهم، لكن لكونه في تحرير دقة تطبيق مصطلح والحكم به آثرت أن أورد ما يكون به فتح ما خفي من اكتناف الألفاظ واختصارٍ التَّراكيب، وسيكون على النَّحو الآتي:

أولاً: أنَّ الشَّاذَّ لا يقاس عليه وكذا المسموع، والفرد، بخلاف النَّادر فغير ممتنع القياس عليه، لكنَّه قياس على ضعفٍ، ويجمعها مخالفةُ مطَّردِ قياسِ البابِ.

ثانياً: أنَّ الحكم بهذه المصطلحات فيها ما يدلُّ على ما يجوز استعماله؛ أي: استعمال اللفظ أو التَّركيب الوارد ذي المخالفة، وفيها ما يدلُّ على ما يمتنع استعماله، وفيها ما يدلُّ على ما يجب استعماله.

ثالثاً: أنَّ الحكم بهذه المصطلحات فيها ما يدلُّ على ما يجوز القياس عليه؛ أي: القياس على اللفظ أو التَّركيب الوارد ذي المخالفة، وهو من القياس على الوجه الضَّعيف، وفيها ما يدلُّ على ما يمتنع القياس عليه، بل يحفظ ولا ينقاس.

رابعاً: أنَّ الحكم بهذه المصطلحات فيها ما يمتنع القياس منه حسب بابه؛ أي: الاكتفاء بالوارد ذي المخالفة، وفيها ما يجب إيراد القياس منه حسب بابه، ومنها ما يجوز القياس منه حسب بابه، أو الأخذ بالوارد وترك قياس بابه.

***** نواتج وأحكام المعايير:**

موارد النَّواتج والأحكام على النَّحو الآتي:

أولاً: أنَّ ما خالف القياس مع قلَّة هو الشَّاذُّ، وأنَّ ما خالف القياس وكثر دورانه في لسانهم هو المسموع. وأنَّ القلَّة والكثرة المراد بها ما كان دورانه قليلاً أو كثيراً من حيث استعمالهم، ودورانه في لسانهم بصرف النَّظر عن قياسيَّته أو عدم قياسيَّته، وعلى هذا فالقلَّة والكثرة قيدٌ وصفيٌّ لا حكمٌ تمييزيٌّ.

ثانياً: أنَّ ممَّا يفرَّق به بين الشَّاذِّ والفرد والنَّادر هو امتناع استعماله والقياس عليه وجوازهما، وامتناع الاستعمال والقياس عليه خاصٌّ بالشَّاذِّ، وامتناع القياس عليه دون استعماله يخصُّ الفرد، والنَّادر يجوز استعماله ويجوز القياس عليه، لكنَّه قياس على ضعفٍ.

أ- ما جاء مخالفًا للمطَّرد.
ب- ما امتنع مجيء القياس عليه.
ج - ما جاز مقيسه، ولزم.
د- ما جاز استعماله.

وأنَّ (**المسموع**): هو ما خالف، وامتنع قياسه، ووجب استعماله، وامتنع مقيسه.

أ- ما جاء مخالفًا للمطَّرد.
ب- ما امتنع مجيء القياس عليه.
ج - ما امتنع مقيسه.
د- ما وجب استعماله.

وقد وقع اختياري للدِّراسة التَّطبيقيَّة على كتاب (**أوضح المسالك إلى ألفيَّة ابن مالك**) لابن هشامٍ، وكتابه شهير ذائع، وهو المعتمد في كثيرٍ من الجامعات، وكتب ابن هشامٍ أسير كتب نحويَّة في المشرق العربيِّ، وهو خاتمة المحقَّقين حتَّى شُبِّه بسيبويه في الفهم والإحاطة، وقد حصرتُ ما جاء عنده في كتابه المذكور ممَّا حكم عليه بالشَّاذِّ، فوجدتها تجاوزت الثَّمانين موردًا.

وقد توفَّرتُ على كتاب (أوضح المسالك) معارضًا ما تحرَّر على ما استعمله فوجدت في الأمر غيرَ منضبطٍ، ولا ملامة على هذا الجهد الهشاميِّ؛ إذ لم يَسُق ابن هشامٍ قبل تطبيقه تنظيرًا لهذه المصطلحات غير ما أورد السُّيوطيُّ عنه[1]، وعليه فلا يُنتقَد ابن هشامٍ ويُحاكم فيما صنعه في كتابه بالنَّظر إلى ما تقرَّر عند غيره، فابن هشامٍ مستدفعة عنه الظِّنَّة، ومدفوع عنه الجهل في ذلك إذ هو حبرٌ في هذا الميدان.

***

(١) وهو قوله: «**قال ابن هشامٍ: اعلم أنَّهم يستعملون غالبًا وكثيرًا ونادرًا وقليلا ومطَّردًا، فالمطَّرد لا يتخلَّف، والغالب أكثر الأشياء، ولكنَّه يتخلَّف، والكثير دونه، والقليل دون الكثير، والنَّادر أقلُّ من القليل. فالعشرون بالنِّسبة إلى ثلاثةٍ وعشرين غالبها، والخمسة عشر بالنِّسبة إليها كثير لا غالب، والثَّلاثة قليل، والواحد نادر، فاعلم بهذا مراتب ما يقال فيه ذلك**» [الإقتراح: ١١٦] **قلتُ**: هذا القول ليس فيه توضيح لمصطلحٍ، بل هو أشكل حيث أراد التَّوضيح، فاضطرَّ إلى استعمال ما للتَّعديد للتَّحديد، والسُّيوطيُّ على سَعة اطِّلاعه لم يعقِّب عليه بشيءٍ.

المبحث الأوَّل: ما جاء عنده من الشَّاذِّ على حسب حقيقته.

المطلب الأوَّل: ما حكم عليه بالشَّاذِّ من غير نسبة.

ممَّا يلحظ أن ابن هشامٍ يحكم على النَّصِّ بالشُّذوذ ولا ينسبه لأحد؛ فيكون هذا الحكم له لعدم نسبته إيَّاه لغيره، وحينًا ينسبه لغيره وسيأتي هذا في المطلب الثَّاني.

أمَّا ما كان لنفسه فأمثلته على ذلك، وشواهده عنده كثيرة منها ما يأتي:

١- قال ابن هشامٍ: "**وشذَّ أبون وأخون**"[(١)].

٢- ومنه: "**تنبيهٌ: إذا كان حرف العلَّة بدلا من همزةٍ كـ(يقرَأ، ويقرِئ، ويوضُؤ) فإنَّ كان الإبدال بعد دخول الجازم فهو إبدال قياسيٌّ، ويمتنع حينئذٍ الحذف لاستيفاء الجازم مقتضاه، وإن كان قبله فهو شاذٌّ**"[(٢)].

٣- ومن ذلك قوله: "**وشذَّ قوله:**

ما المستفزُّ الهوَى محمودَ عاقبةٍ"[(٣)].

٤- ومنه أيضًا قوله: "**وشذَّ قوله:**

وأيُّ الدَّهر ذو لم يحسدوني.

أي: فيه، وقوله:

وهو على مَن صبَّه الله علقمُ.

أي: عليه"[(٤)].

٥- ومنه قوله في باب المعرَّف بالأداة: "**لأنَّ (بنات الأوبر) عَلَمٌ، و(النَّفس)**[(٥)] **تمييز فلا يقبلان التَّعريف، ويلحق بذلك ما زيد شذوذًا؛ نحو: ادخلوا الأوَّل فالأوَّل**"[(٦)].

٦- وكذلك منه قوله: "**وأمَّا حكاية الأخفش: لا رجلَ وامرأةَ بالفتح فشاذَّة**"[(٧)].

٧- وفي ذلك قوله: "**وشذَّ قول بعضهم: قال فلانة، وهو رديء لا ينقاس**"[(٨)].

وله من هذا النَّوع عدَّة شواهد غير ما أوردتها[(٩)] جاء فيها الحكم بالشَّذوذ غير منسوب لأحدٍ، فهو محسوب له وإن كان هو غير منفرد به، لكنَّه كما أسلفتُ حين لم ينسُبه لغيره فهو له.

---

(١) أوضح المسالك: ١/ ٤٩

(٢) أوضح المسالك: ١/ ٧٤

(٣) أوضح المسالك: ١/ ١٥٤

(٤) أوضح المسالك: ١/ ١٥٨

(٥) يشير بذلك للبيت الشِّعريِّ:

وطبت النَّفسَ يا قيس عن عمرِو

(٦) أوضح المسالك: ١/ ١٦٥

(٧) أوضح المسالك: ٢/ ٢٣

(٨) أوضح المسالك: ٢/ ١٠٠

(٩) انظر: أوضح المسالك: ٤/ ٧٢، ١٧٨، ٢٥٨، ٢٧٠، ٢٧٤، ٣٤٥، ٣٥٤

المطلب الثَّاني: ما أورد الشَّاذَّ حكماً من أحكام المسألة ونَسَبَه.

ظهر لي فيما ظهر أنَّ ابن هشامٍ قد يحكم على النَّصِّ بالشُّذوذ أو بالشَّاذِّ ويذكر اسم هذا المشذِّذ أو مذهبه، وقد يذكر معه أحكاماً أخرى على هذا الشَّاهد.

والأمثلة على ذلك هي ما يأتي:

١- قال ابن هشامٍ في باب نواسخ الابتداء: "**فأمَّا قوله:**

إذ هم قريشٌ وإذ ما مثلَهم بشرُ.

فقال سيبويه: شاذٌّ، وقيل: غلطٌ، وإنَّ الفرزدق لم يعرف شرطها عند الحجازيِّين" [(١)].

٢- منه ما ذكره في باب النِّداء: "**وقولهم: (أطْرِقْ كَرَا، وافتدِ مخنوقُ، وأصْبِحْ ليلُ) ذلك عند البصريِّين ضرورة وشذوذ**" [(٢)].

ههنا نسب ابن هشامٍ هذا الحكم للبصريِّين، وأمَّا الضَّرورة فالمقصود بها بيت شعريٌّ سابق هو قوله:

بمثلِكَ هذا لوعةٌ وغرامُ. [(٣)]

٣- وقال في باب المقصور والممدود: "**قال ابن عصفورٍ وغيره: وشذَّ الغِراء بالمدِّ مصدر(غَرِيَ)، وأنشدوا:**

إذا قلتُ مهلا غارت العينُ بالبكى * غِراءً ومدَّتها مدامعُ نهَلُ**

وفيما قالوه نظرٌ؛ لأنَّ أبا عبيدة حكى غاريتُ بين الشَّيئين غِراء؛ أي: واليت، ثُمَّ أنشده" [(٤)].

٤- وذكر في باب الإبدال في (فَعلَى): "**قال النَّاظم وابنه: وشذَّ (سعيا) لمكان، و(ريًّا) للرَّائحة، و(طغيا) لولد البقرة الوحشيَّة انتهى، فأمَّا الأوَّل فيحتمل أنَّه منقول من صفةٍ ...، وأمَّا الثَّاني: فقال النَّحويُّون: صفة غلبت عليها الاسميَّة، والأصل رائحة ريًّا**" [(٥)].

هذا ما وقفت عليه ممَّا نسب فيه الحكم بالشُّذوذ والحكم لغيره.

(١) أوضح المسالك: (١/ ٢٥١- ٢٥٣).
(٢) أوضح المسالك: ٤/ ١٧
(٣) انظر: أوضح المسالك: ٤/ ١٥، والمراد: حذف يا النِّداء من (هذا).
(٤) أوضح المسالك: (٤/ ٢٦٣- ٢٦٤).
(٥) أوضح المسالك: ٤/ ٣٥٠

المطلب الثَّالث: ما حكم عليه بالشَّاذِّ وقوَّاه.

من طرائق ابن هشامٍ ذكره الشُّذوذ حكمًا على المرويِّ، ثُمَّ يشرع بعد ذلك بما يوحي أنَّه تعزيز لهذا الشُّذوذ، وكأنَّه يروم تقعيدًا له بذكر نظيره، ويكون هذا النَّظير شاذًّا أيضًا= فهذا من تنظير الشَّاذِّ بالشَّاذِّ.

وهذا الصَّنيع من التَّقعيد أو شبيه التَّقعيد هو مناقض للحكم عليه بالشُّذوذ، وفي الحكم عليه بالشَّذوذ كفاية، ومنه مندوحة من تأويلٍ أو توجيهٍ أو تخطئة، وأمَّا التقعيد فإنَّه يفيد إجازة القياس، والشَّاذُّ لا يقاس عليه؛ إذن لا يقعَّد له، ولا يستشهد له ببيتٍ شاذٍّ، ولا بقولٍ شاذٍّ.

وفي بعض تجده يحاول تأويلا وتخريجًا لما جاء شاذًّا، والحكم بالشَّاذِّ -كما قلتُ- كافٍ في بيان مرتبته من الاحتجاج، وحكمه في القياس، فكأنَّه يعزِّزه ويعزِّره بهذا الصَّنيع.

١. قال ابن هشامٍ في باب النِّداء: "**والمضمر، ونداؤه شاذٌّ، ويأتي على صيغتَي المنصوب والمرفوع؛ كقول بعضهم: (يا إيَّاك قد كَفيتُكَ)، وقول الآخر:**

يا أبجرُ بنَ أبجرٍ يا أنتا"[(١)].

هنا حكم عليه بالشُّذوذ، لكنَّه حين فصَّل؛ فكأنَّه يردُّ حكمه عليه بالشُّذوذ؛ لأنَّه خصَّصه بضمير النَّصب والرَّفع، ثُمَّ أردفه بالشَّاهد من النَّثر ومن النَّظم، فهذا من الاحتجاج له، وهو تقوية وتمكين لهذا الشُّذوذ.

والنَّداء لا يدخل على الضَّمير المتَّصل لينبَّه بتحديد الضَّمير المنفصل حتَّى لكأنَّه -كما قلتُ- تقعيدٌ له، ولا داعي لذلك إذ كأنَّه تخصيص لهما؛ لأنَّه لا ثالث لهما، ويكفي أن يقال ضمير منفصل فيردان، وحقُّ ما مثله أن يقال: وأمَّا قول بعضهم وقول الشَّاعر فشاذٌّ وضرورة، والشَّيخ خالد الأزهريُّ شرح العبارة، وأورد إشارةً إلى أنَّ مسألة نداء الضَّمير خلافيَّة فيها المنع، وفيها غيره[(٢)].

٢. من ذلك ما جاء عنده في نداء (أبي) وقد عدَّد الأوجه فيه إذ قال: "**أن تعوِّض تاء التَّأنيث عن ياء المتكلَّم وتكسرها، وهو الأكثر، أو تفتحها وهو الأقيس، أو تضمَّها على التَّشبيه بنحو: ثُبةٍ وهبةٍ، وهو شاذٌّ، وقد قرِئ بهنَّ، وربما جمعوا بين التَّاء والألف فقيل: يا أبتا ويا أُمَّتا، وهو كقوله:**

أقولُ يا اللهمَّ يا اللهمَّا.

وسبيل ذلك الشِّعر"[(٣)].

(١) أوضح المسالك: ٤/ ١٢

(٢) انظر: التَّصريح: ٤/ ١١

(٣) أوضح المسالك: ٤/ ٣٧

ههنا سعى إلى تقوية ما حكم به، وذلك ببيان وجهه، ثُمَّ ذكر الوجه الأخير، وهو شاذٌّ، وإن لم يذكره بلفظه لكنَّه مرادٌ له؛ لأنَّه لا يجمع بين العوض والمعوَّض منه، ثُمَّ استدلَّ عليه بمخالفة في شعرٍ، واستشهاده له كأنَّه تقعيدٌ وتقوية لهذا الشَّذوذ، وما ههنا من حمل الشَّاذِّ على الشِّاذِّ.

٣. من ذلك أيضًا ما قاله إذ قال: "**وشذَّ قوله:**

أَرْمَضُ من تحتُ وأَضحَى مِن عَلُهْ.

فلحقت ما بني بناءً عارضًا، فإنَّ (علُ) من باب (قبلُ وبعدُ) قاله الفارسيُّ والنَّاظم، وفيه بحثٌ مذكور في باب الإضافة"[(١)].

هنا قوَّى ابن هشامٍ حجَّة الشُّذوذ بأن بينَ أنَّ البناء في (علُ) بناء عارض كالَّذي يعرض لـ(قبلُ وبعدُ) فثبَّت له البناء ومع ذلك دخلت الهاء، فبهذا هو قوَّىٰ ما حكم عليه بالشُّذوذ، وأظهر بما نظَّره به شيئًا من حجَّته.

٤. ومنه كذلك قوله: "**وأمَّا قول الحجازيِّين (القصوَى) فشاذٌّ قياساً فصيح استعمالا، نُبِّه به على الأصل كما في (استَحْوَذ والقَوَد)**"[(٢)].

ابن هشامٍ شذَّذه وذكر نظيرًا له يتقوَّى به، فـ(استحوذ والقود) ممَّا هو شاذٌّ قياسًا، مطَّردٌ سماعًا، فصيحٌ استعمالا، هذا تقويةٌ له لوروده في آيةٍ كريمةٍ.

٥. ومنه أيضًا قوله في مسائل الإعلال: "**الثَّامنة: أن تكون لام مفعول الَّذي ماضيه (فَعِلَ) بكسر العين نحو: رَضِيَه فهو مرضيٌّ، وقوِي على زيدٍ مقويٌّ عليه، وشذَّ قراءة بعضهم: ﴿مَرْضُوَّةً﴾ [(٣)] فإن كانت عين الفعل مفتوحةً وجب التَّصحيح؛ نحو: معزوٌّ، ومدعوٌّ، والإعلال شاذٌّ؛ كقوله:**

أنا الليث معديًا عَلَيَّ وعاديا"[(٤)].

في هذا النَّصِّ ذكر الشُّذوذ والمراد به ما ورد قبل البيت الشِّعريِّ. أمَّا ما في الآية فسيأتي الكلام عليه في مبحث خاصٍّ به، ويلاحظ أنَّه ذكر الحكم أولا وأورد البيت شاهدًا له، فكأنَّه يؤكِّد وروده ويقوِّيه، وهذا بخلاف ما لو قال: وأما قول الشَّاعر: ذيت وذيت فشاذٌّ.

(١) أوضح المسالك: (٤/ ٣١٤- ٣١٥).
(٢) أوضح المسالك: ٤/ ٣٤٥
(٣) الفجر: ٢٨
(٤) أوضح المسالك: ٤/ ٣٤٧

٦. من ذلك ما ذكره في باب الإبدال إذ قال: "**وشذوذًا**[(١)] **في نحو قوله:**

وكفِّكِ المخضَّب البنامِ.

وأصله (البنان)، وجاء عكس ذلك في قولهم (أسود قاتن)، وأصله (قاتم)"[(٢)].

حكم ابن هشام ههنا على الإبدال بالشُّذوذ، ونظَّره بنظير له منعكس، فكأنَّه تقوية، على هيئة حمل النَّظير على النَّظير بذكر ما جاء على عكسه نظيرًا له، على أنَّ النَّظير المنعكس؛ أي: المنظَّر به شاذٌّ، فقد حكم على الوجه الشَّاذِّ بنظير منعكسٍ شاذٍّ.

(١) أي: أبدلت شذوذًا.

(٢) أوضح المسالك: ٤/ ٣٥٦

المطلب الرَّابع: ما حكم عليه بالشَّاذِّ وليَّنه.

يطرق ابن هشامٍ الشَّذوذ حاكمًا به على نصٍّ، ثُمَّ تراه يحاول تخريج النَّصِّ بما يبعد الشُّذوذ عنه، أو يضعفه أو ينهكه بإضعاف الشُّذوذ وتقليل سطوته وصولته، فالحكم عليه بالشُّذوذ حينئذٍ حكم ملين.

من ذلك الآتي:

١. قال ابن هشامٍ: "**أمَّا قوله:**

خالط من سلمى خياشيمَ وفا.

فشاذٌّ، أو[(١]) **الإضافة منويَّة**"[(٢]).

ههنا ابن هشامٍ ذكر وجهًا آخر في التَّخريج، وهو نيَّة الإضافة، وهذا يرهق الحكم بالشُّذوذ؛ لأنَّ المنويَّ كأنَّه في حكم المذكور، ولو كانت (أو) واوًا فذلك أيضًا مضعِّفٌ؛ لأنَّه قيَّدَ على الشُّذوذ نيَّةَ الإضافة.

٢. ممَّا جاء من هذا النَّوع قوله في الأبنية الَّتي تكون للمؤنَّث بلا تاء للتَّأنيث: "**فعول بمعنى فاعل ك(رجل صبور، وأمرأة صبور) ...، وأمَّا قولهم: (امرأة مَلولة) فالتَّاء للمبالغة بدليل: رجل مَلولة، وأمَّا (امرأة عَدوَّة) فشَاذٌّ محمول على صَديقة**"[(٣]).

هو هنا لمَّا ذكر شذوذ هذه البنية عقَّب بما خرَّجها، وهذا من تخفيف شدَّة الحكم بالشُّذوذ، فهو قد ليَّنه بالتَّعليل بما يقارب أو يدفع الحكم عليه بالشُّذوذ؛ لأنَّه من حمل النَّقيض على النَّقيض.

٣. ومنه ما جاء في قوله في باب التَّثنية: "**وشذَّ في (أَلْيَة وخُصْيَة: أَلْيَان وخُصْيَان)، وقيل: هما تثنية أَلْيٍ وخُصْيٍ**"[(٤]).

ههنا بعد ما ذكر وجه الشُّذوذ أورد الوجه الآخر من الاحتمال في التَّثنية وما قيل فيها، والوجه الثَّاني يجعل التَّثنية في هاتين الكلمتين قياسيًّا، فهذا من تهبيط الحكم بالشُّذوذ وتليينه.

٤. ومنه قوله في باب التَّصغير: "**وقالوا في عيدٍ: عُييد شذوذًا كراهيةً لالتباسه بتصغير (عود)**"[(٥]).

لمَّا أن ذكر ابن هشامٍ حُكم تصغير (عيد) علَّل هذا التَّصغير الشَّاذَّ المخالف للضَّابط المذكور بأنَّه لدفع الالتباس، ودفع الالتباس من العلل النَّحويَّة المعتبرة، فهو بهذا التَّعليل يلين الشُّذوذ.

(١) وقع خلاف في (أو) فقد رويت بالواو. انظر: التَّصريح: ١/ ٦٢
(٢) أوضح المسالك: ١/ ٣٨
(٣) أوضح المسالك: ٤/ ٢٥٨
(٤) أوضح المسالك: ٤/ ٢٦٨
(٥) أوضح المسالك: ٤/ ٢٩٥

٥. وممَّا جاء على هذا وإن كان الحكم بالشُّذوذ لغيره لكنَّه خفَّفه قوله: "**قال النَّاظم وابنه: وشذَّ (سَعيا) لمكانٍ، و(ريًّا) للرَّائحة، و(طَغيا) لولد البقرة الوحشيَّة انتهى. فأمَّا الأوَّل: فيتحمَّل أنَّه منقول من صفةٍ كـ(خزيا وصديا) مؤنَّثي: خزيان وصديان، وأمَّا الثَّاني: فقال النَّحويُّون: صفة غلبت عليها الاسميَّة، والأصل: رائحة ريَّا؛ أي: مملوءة طيبًا، وأمَّا الثَّالث: فالأكثر فيه ضمَّ الطَّاء، فلعلَّهم استصحبوا التَّصحيح حين فتحوا للتَّخفيف**"[(١)].

فهو هنا حاول تخريجًا يخرم الحكم بالشُّذوذ، واستشهد له كذلك بقول النَّحويِّين، وهذا كلُّه لدفع الشُّذوذ ورفعه.

***

(١) أوضح المسالك: ٤/ ٣٥٠

المبحث الثَّاني:
ما جاء عنده من الشَّاذِّ على خلاف حقيقته.

المطلب الأوَّل: ما حكم عليه بالشَّاذِّ، وحقيقته أنَّه القياس.

ممَّا جاء عند ابن هشامٍ أنَّه حكم على بعض المرويِّ بالشُّذوذ، وعند تأمَّله حقَّ التَّأمُّل يظهر أنَّ هذا الوارد جاء على وفاق القياس في بابه وبحسب نظائره. كذلك يُلحق به ما كان لغة لقومٍ بأعيانهم فإنَّ لغة هؤلاء القوم إذا كان هذا هو المشتهر على لسانهم المطَّرد فيه فهو القياس عندهم بحسب لسانهم، وإذا كان مقيسًا مطَّردًا فلا يكون شاذًّا، وأمَّا بالنَّظر إلى بقيَّة العرب سواهم فيكون ما التزموه في لسانهم بالنَّسبة إليهم قياسًا، وبالنَّسبة إلى بقيَّة العرب هو مخالف لقياس لسانهم ومعتاد قولهم.

لقد جاء على هذا المطلب شواهد عند ابن هشامٍ هي ما يأتي:

١. جاء عند ابن هشامٍ في باب العدد قوله: "**فيضاف للمفرد، وذلك إن كان مائة؛ نحو: ثلاثمائة وتسعمائة، وشذَّ في الضَّرورة قوله:**

ثلاثُ مئينَ للمُلُوك وَفَى بها" [(١)].

في هذا النَّصِّ لابن هشامٍ اجتمع الشَّذوذ والضَّرورة معًا، وإذا اجتمعا افترقا فهما لا يجتمعان؛ لأنَّ الشُّذوذ من أحكام النَّثر والضَّرورة من أحكام النَّظم، والنَّظم مباين للنَّثر. وجمعهما هنا أفاد أمرًا غير مراد، فإنَّ ذكر الشُّذوذ مع الضَّرورة بقوله: شذَّ في الضَّرورة يُفهم أنَّ لها قياسًا أو اطِّرادًا أو انتظامًا [(٢)]؛ فكأنَّه بالمقابلة سيُقال: هذا مطَّرد في الضَّرورة؛ لأنَّنا نقول: شاذٌّ في القياس، ومطَّردٌ في القياس، أفكذلك ما ههنا؟

وأمَّا كون المشذَّذ هو حقيقة المسألة، وحاقُّ القياس فيها فذلك أنَّ العدد من ثلاثة إلى تسعةٍ ومعها العشرة منفردةً يكون تمييزها جمعًا مكسَّرًا مجرورًا، وقد نصَّ ابن هشامٍ على ذلك قبيل المسألة مباشرة [(٣)]، بل حديثه فيها هو رأس المسألة.

وعلى ذلك فـ(ثلاثمائة) وأخواتها شاذَّة مخالفة لقياسها [(٤)]، وقياسها أن تكون ثلاث مئات أو مئين كما في سنبلات وسنابل؛ إذ مئون ملحقة بجمع المذكَّر السَّالم فهي في حكم جمع التَّكسير لافتقاد شرط جمع السَّلامة للمذكَّر.

وإن ذُكِر غير ذلك في تأويل المسألة، كما نقل الشَّيخ خالد الأزهريِّ نقلا من حواشي ابن هشامٍ [(٥)] من أنَّ معنى المائة؛ أي: عشر عشرات فكأنَّه أضافه إلى جمعٍ [(٦)]، وهذا حمل بتكلُّف، لكن ما ذكرتُه أراه أوجه وأظهر لأنَّه يلاطف أصلا ظاهرًا من غير تأويلٍ متكلَّفٍ، ولا منازعٍ فيه،

(١) أوضح المسالك: ٤/ ٢٢٨

(٢) انظر: الضَّرورة في كتاب (أوضح المسالك): ١٧٦

(٣) انظر: أوضح المسالك: (٤/ ٢٢٧- ٢٢٨).

(٤) انظر: الشِّيرازيات: ١/ ٢٩٩، وشرح المفصَّل: ٦/ ١٦- ١٧، والإيضاح في شرح المفصَّل لابن الحاجب: ١/ ٥٨٧، وشرح التَّسهيل: ٢/ ٣٩٤، والتَّذييل والتَّكميل: (٩/ ٢٧٩- ٢٨٠).

(٥) لابن هشامٍ حواشٍ على التَّسهيل، وعلى الألفيَّة، وعلى كتابه (أوضح المسالك).

(٦) انظر: التَّصريح: ٤/ ٤٧١

وعلى ذلك إنَّ تمييز مضاعفات المائة بإفراد المائة من (ثلاثمائة إلى تسعمائة) هو من المسموع[(١)] هذا حكمه المستحَقُّ له، وهو حينئذٍ مخالف لحاقِّ القياس، واستحقاق النَّظير، فإنْ كان محكومًا عليه بالشُّذوذ فهوه! إذ حاله كحال (استحوذ).

٢. من ذلك ما أورده في باب (كاد) وأخواتها حين قال: "**ويعملن عمل (كان) إلا أنَّ خبرهنَّ يجب كونه جملة، وشذَّ مجيئه مفرداً بعد (كاد وعسى) كقوله:**

فأبت إلى فهمٍ وما كدت آئباً.

وقولهم: عسى الغوير أبؤسًا"[(٢)].

قد كان من المعلوم أنَّ مراجعة الأصول نظرٌ على قياس الاستحقاق، فمجيء أخبار (كاد وعسى) في بعض مواردها مفردًا منصوبًا هو من ذلك مراجعةً لعمل الأفعال الَّتي هي محمولة عليها ومُعمَلة بها، والمراد أنَّ (كاد) في عمله محمول على (كان)، وكان تدخل على الجملة الاسميَّة، فكذا حال (كاد)، والجملة الاسميَّة يكون خبرها مفردًا كما يكون جملةً، فمجيء خبر (كاد) أو إحدى أخواتها مفردًا هو من مراجعة الأصول لما هي محمولة عليه في إعمالها، وفي التَّوجيه بقيَّة تُزاد فوق ما ذكرتُه أنَّ بعض الأفعال تأتي أخبارها مصدرًا مؤوَّلا من أن ومعمولها، والمصدر المؤوَّل ينسبك بمفردٍ فيكون مفردًا حينئذٍ.

وأمَّا ما جاء على لغة قومٍ هي مطَّردُ لسانهم، وهي إذن قياس الكلام عندهم فقد ورد فيها عند ابن هشامٍ عدد من الأمثلة الشَّواهد على ذلك، وهي ما سيأتي:

٣. من ذلك ما جاء عنده حين أورد ما يستثنى في باب (الإمالة) إذ قال: "**ويستثنى من ذلك ما رجوعه إلى الياء مختصٌّ بلغةٍ شاذَّة، أو بسبب ...**

فالأوَّل؛ كرجوع ألف (عصا وقفا) إلى الياء في لغة هذيلٍ، إذا أضافوهما إلى ياء المتكلَّم: عَصَيَّ وقَفَيَّ"[(٣)].

هنا حكم على لغة شائعةٍ ذائعةٍ بالشُّذوذ، وهو حاكَمَها إلى عموم كلام العرب، ولو نُظر إليها باعتبار القبيلة نفسها لم تكن شاذَّة[(٤)]، ولا هي مخالفة لعموم قولهم، فلا تكون حينئذٍ خارجة عن قياس كلامهم، بل هي عين كلام الهذليِّين، وكلُّ لغات العرب حجَّة كما ذكره ابنُ جنِّي[(٥)].

نعم، مقايستها إلى عموم لغة العرب هو خارج عن أقيسة بقيَّة قبائل العرب، لكنَّ ابن هشامٍ نفسه سيأتي على بعض لغات القبائل، بل بعضها لبطون من قبائل وليس للقبيلة كلِّها، ومع ذلك هو يذكرها مع مخالفتها لعموم كلام العرب، ويستشهد بها ولا يصفها بشذوذ ولا يحكم عليها بذلك، سيأتي بيانها.

(١) المسموع: هو ما جاء مخالفًا مع امتناع مجيء القياس عليه، وامتناع القياس له، وأنَّ استعماله واجب.
(٢) أوضح المسالك: (١/ ٢٧٢- ٢٧٢).
(٣) أوضح المسالك: ٤/ ٣١٨
(٤) وذلك مثل (ذو) الموصوليَّة، إذ يوردها منسوبةً إلى طيِّئٍ من غير حكم عليها بالشُّذوذ كما ههنا.
(٥) انظر: الخصائص: ٢/ ١٠

٤. من ذلك ما جاء عنده في قوله: "**وأمَّا قول الحجازيِّين (القُصوى) فشاذٌّ قياساً فصيح استعمالا، نبَّه على الأصل كما في (استحوذ والقَوَد)**"[(١)].

هنا حكم بشذوذ لغة الحجازيِّين حين حاكمها إلى لغة بني تميم الَّذين يقولون (القصيا)، ولو نظر إليها وحاكَمَها إلى الحجازيَّين أنفسهم لكان ذلك هو لسانهم، وهو فصيح قولهم وصحيحه، فيكون بذلك هو القياس عندهم، وليس هو الشَّاذَّ.

(١) انظر: أوضح المسالك: ٤/ ٣١٨

المطلب الثَّاني: ما حكم عليه بالشَّاذِّ، وحقيقته أنَّه ضرورة[(١)].

قد عُلم أنَّ ما جاء مخالفًا في الشِّعر يُحكم عليه بالضَّرورة سواء أكان للشَّاعر عنه مندوحة أم لا، هذا هو قول الجمهور[(٢)]، وهو الأشهر في تقرير مسألة الضَّرورة وهو الأحقُّ بالأخذ به؛ لأنَّ ما من ضرورة إلا والنَّاظم يستطيع أن يحتال في تجاوزها[(٣)]، ولقد جاء عند ابن هشامٍ في عددٍ غير قليلٍ مخالفات في الشِّعر حكم عليها بالشُّذوذ.

مِن ذلك عنده:

١. قال ابن هشامٍ: "**فأمَّا قوله:**

خالط من سلمى خياشيمَ وفا.

فشاذٌّ، أو الإضافة منويَّة"[(٤)].

فلو حَكَمَ بالضَّرورة ما احتاج إلى التَّأويل.

٢. ومنه ما ذكره في حذف بعض الصِّلة إذا لم تطُل إذ قال: "**وشذَّت قراءة بعضهم:** ﴿تَمَامًا عَلَى الَّذِى أَحْسَنَ﴾[(٥)]، **وقوله:**

مَن يعن بالحمدِ لم ينطق بما سَفَهٌ

والكوفيُّون يقيسون على ذلك"[(٦)].

٣. وجاء بُعيده: "**وشذَّ قوله:**

ما المستفزُّ الهوى محمودَ عاقبةٍ"[(٧)].

ما خالف هنا حكم عليه بالشُّذوذ، ولو حكم عليهما بالضَّرورة لكانا مستحقَين لها، بل هو الأولى في حقِّهما لوقوع المخالفة في نظمٍ لا في نثرٍ[(٨)].

٤. ومن ذلك ما جاء عنده في قوله: "**وشذَّ قوله:**

وأيُّ الدَّهر ذو لم يحسدوني.

أي: فيه، وقوله:

وَهُوَّ علَى مَن صبَّه اللهُ علقمُ.

---

(١) انظر: الضَّرورة في كتاب (أوضح المسالك): ٢٠٥ وما بعدها.

(٢) انظر: التَّذييل والتَّكميل: ٤/ ٢٣٨، وتخليص الشَّواهد: ٨٢، والمقاصد الشَّافية: ١/ ٤٩٤، وخزانة الأدب: ١/ ٣٢، وفيض نشر الانشراح: (١/ ٣٦٥- ٣٦٩)، والضَّرائر للألوسيِّ: ٥-٧، والضَّرورة في كتاب (أوضح المسالك): (١٥٨- ١٦٠).

(٣) انظر: تخليص الشَّواهد لابن هشامٍ: ٨٢

(٤) أوضح المسالك: ١/ ٣٨

(٥) الأنعام: ١٥٤

(٦) أوضح المسالك: (١/ ١٥٢- ١٥٣).

(٧) أوضح المسالك: (١/ ١٥٤- ١٥٥).

(٨) انظر: الضَّرورة في كتاب (أوضح المسالك): ٢٠٤

أي: عليه، فحذف العائد المجرور مع انتفاء خفض الموصول في الأوَّل، ومع اختلاف المتعلَّق في الثَّاني، وهما (صبَّ) و(علقم)" [(١)].

هذان البيتان كسابقيهما في الحكم.

٥. ومنه ما أورده حين قال عن أخبار (كاد) وأخواتها: "**وشذَّ مجيئه مفرداً بعد (كاد) و(عسى) كقوله:**

فأبتُ إلى فَهمٍ وما كِدتُ آئبًا" [(٢)].

٦. وكذلك قوله بُعيده: "**وشذَّ مجيء الاسميَّة بعد (جعل) في قوله:**

وقد جَعَلَتْ قلوصُ بني سهيلٍ * من الأكوارِ مرتعُها قريبُ"** [(٣)].

٧. ومن ذلك أيضًا قوله: "**وشذَّ قوله:**

وأعلمُ أنَّ تسليمًا وتركًا * للا متشابهانِ ولا سواءُ"** [(٤)].

٨. من ذلك ما أورده في باب (الإضافة) حين قال: "**وشذَّت إضافة (لبَّى) إلى ضمير الغائب في نحو قوله:**

لقلتُ لبَّيه لمن يدعوني.

وإلى الظَّاهر في نحو قوله:

فلبَّى فلبَّي يدي مِسْوَرٍ" [(٥)].

هذا البيت وسوابقه حكم عليه بالشُّذوذ، واستحقاقها الضَّرورة.

٩. وممَّا جاء منه عنده بعد كلامه على قياس مصادر غير الثُّلاثيِّ قوله: "**وما خرج عمَّا ذكرناه فشاذٌّ؛ كقولهم: كذَّب كِذَّابًا، وقوله:**

فهي تُنزِّي دَلوَها تَنزيًا" [(٦)].

ما جاء في غير البيت هو من الشَّاذِّ لمخالفته في غير شعرٍ، فقياس (كذَّاب) (التَّكذيب)، وما جاء في البيت حاقٌّ قياس حكمه الضَّرورة وقياس مصدره (التَّنزية)، وإن كان كلاهما مخالف

(١) أوضح المسالك: (١/ ١٥٨- ١٦١).
(٢) أوضح المسالك: (١/ ١٧١- ٢٧٢).
(٣) أوضح المسالك: (١/ ٢٧٢- ٢٧٣).
(٤) أوضح المسالك: (١/ ٣٠٨- ٣٠٩).
(٥) أوضح المسالك: (٣/ ١٠٩- ١١١).
(٦) أوضح المسالك: ٣/ ٢١٥

لقياس، لكن اختلفت مواردهما إذ لقب مخالفة الشِّعر غير لقب مخالفة النَّثر، و(كِذَّاب) هذا حقيقته أنَّه فرد لا شاذٌّ، وسيأتي بيانٌ له أوسع في مطلب خاصٍّ[(١)].

١٠. ومن ذلك أيضًا ما قاله في بيت شعرٍ: "**وأمَّا قوله:**

حميداً، وإن يستغن يوماً فأجدرِ.

أي: به- فشاذٌّ"[(٢)].

هذا أيضًا كسوابقه مخالفة جاءت في شعرٍ.

١١. ومنه قوله: "**وأمَّا قوله:**

أَيما إلى جنَّةٍ أيما إلى نارِ.

فشاذٌّ، وكذلك فتح همزتها، وإبدال ميمها الأُولى"[(٣)].

جاء الشُّذوذ هنا حكمًا على ثلاثة أشياء: عدم استباق (إمَّا) الثَّانية بالواو، وفتح همزتها، وقلب ميمها الأولى ياءً، فالأولى الحكم عليها بالضَّرورة لأنها جاءت في شعرٍ، وأمَّا ابن مالك فجعلها لغة في الشِّعر[(٤)]، وفتح الهمزة وقلب الميم ذكر أبو حيَّان أنَّها لغة تميميَّة[(٥)].

١٢. ومنه أيضًا ما جاء في قوله في باب النِّداء: "**والمضمر نداؤه شاذٌّ، ويأتي على صيغتَي المنصوب والمرفوع كقول بعضهم: (يا إيَّاك قد كفيتك)، وقول الآخر:**

يا أبجرُ بنَ أبجرٍ يا أنتا"[(٦)].

ههنا جاءت المخالفة في قافية بيت شعريٍّ، بل في رويَّه، وهذا حقُّه الضَّرورة.

١٣. وممَّا أشكل فاستشكل ما ذكره في باب جمع التَّكسير من قوله: "**وشذَّ قياساً (أعين)، وقياساً وسماعاً (أثوب، وأسيف) قال:**

لكلِّ دهرٍ قد لبست أثوبًا.

وقال:

كأنَّهم أسيفٌ بيضٌ يمانية"[(٧)].

(١) ذلك هو المطلب (٤) من مطالب هذا المبحث، وعنوانه: **ما حكم عليه بالشَّاذِّ، وحقيقته أنَّه فرد.**
(٢) أوضح المسالك: ٣/ ٢٣٣
(٣) أوضح المسالك: (٣/ ٣٣٩- ٣٤٠).
(٤) انظر: شرح التَّسهيل: ٣/ ٣٦٧
(٥) انظر: التَّذييل والتَّكميل: ١٣/ ١٤٣
(٦) أوضح المسالك: ٤/ ١٢
(٧) أوضح المسالك: (٤/ ٢٧٦- ٢٧٧).

١٤. وكذلك قوله بُعيده: "**وشذَّ نحو: أرطاب، كما شذَّ (فَعْل) المفتوح الفاء الصَّحيح العين السَّاكنها؛ نحو: أحمال، وأفراح، وأزناد، قال الله تعالى:** ﴿ وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ ﴾[(١)]، **وقال الحطيئة:**

ماذا تقول لأفراخ بذي مرخٍ.

وقال الآخر:

وزندك أثبت أزنادها"[(٢)].

إنَّ البيتَين في فقرة (١٣) جاء فيهما مخالفة، وهي ما سمَّاه الشُّذوذ سماعًا وقياسًا، ولمَّا كان ما وقعت فيه المخالفة هو بيت شعريٌّ فحقُّ ذلك الحكم على البيت بالضَّرورة، وأمَّا ما جاء في فقرة (١٤) فقد حكم عليه بالشُّذوذ ولم يقيِّده بسماعٍ ولا قياس، بل أطلقه، وحقُّه الحكم عليه بالضرورة؛ لأنَّه مخالفة جاءت في نظمٍ، وعلى طرد الحكم من أنَّ ما جاء مخالفًا في الشِّعر حكمه الضَّرورة كما المخالفة في النَّثر حكمها الشُّذوذ.

وأمر الاستشكال أثاره وناقشه وعالجه معالجةً وافية أد. عبد العزيز البجاديِّ بدقَّة نظرٍ، وتمحيص معالجة تأصيليَّة[(٣)].

١٥. ومنه قوله: "**وشذَّ في (نُؤْيٍ): نُؤيٌ قال:**

خلت إلا أياصرَ أو نُؤِيًا[(٤)]"[(٥)].

١٦. ومن ذلك: "**وشذَّ قوله:**

وليس بذي نبلٍ وليس بنبَّالِ.

أي: بذي نبلٍ"[(٦)].

١٧. ومنه قوله: "**وشذَّ قوله:**

أرمض من تحتُ وأضحى مِن عَلُهْ.

فلحقت ما بُني بناءً عارضًا"[(٧)].

١٨. ومنه قوله: "**وشذَّ قوله:**

(١) الطَّلاق: ٤

(٢) أوضح المسالك: (٤/ ٢٧٨- ٢٧٩).

(٣) انظر: ملامح اضطراب في (أوضح المسالك): (٣٤٦- ٣٤٨).

(٤) رسمت الهمزة في صيغة الجمع على واوٍ، وهي مكسورة، ولا أعلم لها وجهًا ناهضًا غير انضمام ما قبلها، وحقُّها أن ترسم باليَّاء كذا: (نُئِيٌّ) كما أنَّنا لو كسرنا الفاء إتباعًا لقلنا: (نِئِيٌّ)، فرسمها بالواو لم يظهر لي له وجه.

(٥) أوضح المسالك: ٤/ ٢٨٦

(٦) أوضح المسالك: (٤/ ٣٠٥- ٣٠٦).

(٧) أوضح المسالك: (٤/ ٣١٤- ٣١٥).

وأنَّ أعزَّاءَ الرِّجالِ طِيالها"[(١)].

١٩. ومنه قوله: "**وشذَّ قوله:**

فما أرَّق النُّيَّامَ إلا كلامُها"[(٢)].

هذا البيت وسوابقه حكم عليها بالشُّذوذ، واستحقاقها الضَّرورة.

٢٠. من ذلك أيضًا ما أورده في إعلال لام (مفعول) مفتوح عين الماضي معتلَّ اللام: "**فإن كانت عين الفعل مفتوحة وجب التَّصحيح نحو: مغزوٍ ومدعوٍ، والإعلال شاذٌّ؛ كقوله:**

أنا الليث مَعديًا عليَّ وعاديًا"[(٣)].

ما ههنا إعلال صيغة مفعول وحقُّها التَّصحيح بأن يكون (معدوًّا)، وقد خالف قياس بابه، وقد جاء في شعرٍ وحاقُّ حكمه الضَّرورة الشِّعريَّة، وربما يجمل حمله على روم المجانسة اللفظيَّة والصَّوتيَّة بين (معديًّا وعاديًا)، ولا شكَّ أنَّها أجنس من (معدوًّا وعاديًا).

٢١. وممَّا جاء من هذه البابة قوله: "**وشذوذًا**[(٤)] **في نحو قوله:**

وكفِّك المخضَّب البنامِ.
وأصله البنان"[(٥)].

٢٢. ومنه قوله: "**وشذَّ قوله:**

فإنَّه أهلٌ لأن يؤكرما"[(٦)].

٢٣. ومنه أيضًا قوله: "**وقد تترك تاء المصدر شذوذًا؛ كقوله:**

وأخلفوك عِدَ الأمر الَّذي وعدوا"[(٧)].

في هذه الشَّواهد جاءت المخالفة في شعرٍ، ومخالفة الشِّعرٍ حقٌّ حكمها الضَّرورة لا الشُّذوذ.

هذه الشَّواهد بعضها قد مرَّ له ذكرٌ من قبلُ مثل الشَّاهد في الفقرتَين (١٧، ٢١) مرَّ له ذكرٌ في تقوية الشُّذوذ، وأمَّا ما في الفقرة (٢٣) ففيه نظر، إذ إنَّ ابن هشامٍ قد يعدل عن الحكم بالشَّاذِّ إذا جاءت المخالفة في القرآن فيحكم عليه بالنُّدور، وسيأتي له ذكر.

(١) أوضح المسالك: ٤/ ٣٤٤
(٢) أوضح المسالك: ٤/ ٣٤٨
(٣) أوضح المسالك: ٤/ ٣٤٧
(٤) أي: أُبدِلَ شذوذًا.
(٥) أوضح المسالك: ٤/ ٣٥٦
(٦) أوضح المسالك: ٤/ ٣٦١
(٧) المصدر نفسه، والصَّفحة عينها.

المطلب الثَّالث: ما حكم عليه بالشَّاذِّ، وحقيقته أنَّه مسموع.

قد جاء في بيان دلالة (المسموع) أنَّه ما يجب استعماله، مع امتناع مجيء القياس عليه، والقياس له[(١)]. وابن هشام يجيء عنده الحكم على النَّصِّ الوارد أو على البنية أو الصَّيغة الواردة بالشُّذوذ، وبالنَّظر فيها والتَّأمل يظهر خلاف ذلك، فليس ما حكم عليه بالشُّذوذ شاذًّا مصطلحًا، بل هو المسموع.

وقد جاء عنده منه غيرُ ما شاهد، هي الآتي:

١. قال ابن هشام: "**وأمَّا قولهم: (هو منِّيَ مقعدَ القابلةِ، ومزجرَ الكلبِ، ومناطَ الثُّريَّا) فشاذٌّ؛ إذ التَّقدير: هو منِّي مستقرٌّ في مقعد القابلة، فعامله الاستقرار**"[(٢)].

ههنا ابن هشامٍ سمَّى هذه التَّراكيب المسموعة عن العرب شاذًّا، والمراد بالشَّاذِّ المصطلح يعني من جهة السَّماع والقياس، وما كان شاذًّا كما هو معلوم لا يستعمل، وما هنا لا يستعمل إلا هو، وما كان كذلك فهو المسموع مصطلحًا، فحقٌّ هذا الوارد أن يحكم عليه بأنَّه مسموع، وتذييله لحكمه هذا بقوله: "**ولو أعمل في المقعد (قعد) وفي المزجر (زجر) وفي المناط (ناط) لم يكن شاذًّا**" هذا غير دقيق؛ لأنَّ غير الشَّاذِّ قد يكون النَّادر والفرد والمسموع والغريب وغيرها، فالدَّقيق في العبارة أو الصَّحيح أن يقال: ولو أعمل كيت وكيت لكان هو القياس فيه.

٢. ومنه ما ذكره في مجيء المصدر حالا إذ قال: "**ومع كثرة ذلك فقال الجمهور: لا ينقاس مطلقًا، وقاسه المبرِّد فيما كان نوعًا من العامل، فأجاز (جاء زيد سرعةً)، ومنع (جاء زيدٌ ضحكًا)، وقاسه النَّاظم وابنه بعد (أمَّا)؛ نحو: (أمَّا علمًا فعالم)**"[(٣)].

ما أورده ابن هشامٍ في هذا القول أنَّه (لا ينقاس)؛ أي: شاذٌّ، وإن لم يصرِّح بلفظ الشَّاذِّ، وحقيقة الأمر أنَّ هذا من المسموع[(٤)].

٣. ومنه أيضًا قوله في باب التَّعجب: "**وشذَّ: (ما أذرعَ المرأة!)؛ أي: ما أخفَّ يدها في الغزل! ...، ومثله (ما أقمنَه!)، و(ما أجدرَه بكذا!) ...، وشذَّ على هذين القولين**[(٥)]**: (ما أعطاه للدَّراهم!)، و(ما أولاه للمعروف!)، وعلى كلّ قولٍ (ما أتقاه!)، و(ما أملأ القربة!)؛ لأنَّهما من (اتَّقى، وامتلأت)، و(ما أخصره!)؛ لأنَّه من اختُصِر، وفيه شذوذ آخر**"[(٦)].

(١) انظر: مبحث التَّمايز بين المصطلحات من البحث المذكور.
(٢) أوضح المسالك: ٢/ ٢٠٩
(٣) أوضح المسالك: ٢/ ٢٧٠
(٤) المراد به المصطلح الَّذي وضَّحت في التَّمهيد.
(٥) القولان: الامتناع مطلقًا، والجواز إن كانت الهمزة لغير النَّقل، والثَّالث: الجواز مطلقًا، وهي في صوغ التعجب من الفعل الرُّباعيِّ (أفعلَ).
(٦) أوضح المسالك: ٣/ ٢٣٨

هذه الواردات مسموعات، وهي الَّتي تستعمل إذ رغب في جلب دلالتها من المتكلِّم تعجبًا، ولا يجوز صوغ القياس منها إذ لا قياس لعدم انطباق الشُّروط، وما كان ذلك فحقُّه الحكم عليه بالمسموع.

٤. ومن ذلك أيضًا قوله فيما لا يجوز حذف النِّداء منه: "**والمضمر، ونداؤه شاذٌّ، ويأتي على صيغتَي المنصوب والمرفوع؛ كقول بعضهم: (يا إيَّاك قد كفيتُك)، وقول الآخر:**

يا أبجرُ بنَ أبجرٍ يا أنتا"[(١)].

اجتمع في هذا النَّصِّ ثلاث وقفات نظر، مرَّت اثنتان منها؛ الأولى: تقعيده للشَّاذِّ وتقويته، وقد مرَّ ذكره في الفقرة (١) في المطلب الثَّالث: (ما حكم عليه بالشَّاذِّ وقوَّاه) من مطالب المبحث الأوَّل السَّابق لهذا المبحث الثَّاني، والوقفة الثَّانية: جاءت في الفقرة (١٢) في المطلب الثَّاني: (ما حكم عليه بالشَّاذِّ، وحقيقته أنَّه ضرورة) من مطالب المبحث الثَّاني، والوقفة الثَّالثة: هي ما ههنا إذ قوله: "**يا إيَّاك قد كفيتك**" هو من المسموع الَّذي يستعمل ولا يقاس عليه، ولا يقاس فيه، وما كان هذا وضعه فحكمه المسموع بحسب ما تقرَّر في بحث الدِّراسة التَّنظيريَّة، ولا يحكم عليه بالشَّاذِّ مصطلحًا، بل يحكم عليه بالمسموع مصطلحًا.

٥. ومن ذلك أيضًا قوله: "**وقولهم: (اطرق كرا)، و(افتدِ مخنوقُ)، و(أصبح ليلُ)، وذلك عند البصريِّين ضرورة وشذوذ**"[(٢)].

هنا حكم بالشُّذوذ على هذه المسموعات، وهو إذا أطلق الشُّذوذ ولم يقيِّده أراد به في القياس والاستعمال، والحقيقة أنَّ ما ورد هنا هو من المسموع الَّذي يستعمل ولا ينقاس.

٦. من ذلك قوله في (يا أبت): "**أو تضمُّها على التَّشبيه بنحو: ثُبةٍ وهِبةٍ، وهو شاذٌّ، وقد قرئ بهنَّ**[(٣)]**، وربما جمعوا بين التَّاء والألف؛ فقيل: (يا أبتا، ويا أمُّتا)، وهو كقوله:**

أقول يا اللهمَّ يا اللهمَّا

وسبيل ذلك الشَّعر"[(٤)].

٧. ومن ذلك أيضًا قوله: "**وشذَّ في (أَلْيه وخُصْيه: أَلْيانِ وخُصْيانِ)، وقيل: هما تثنية: أَلْيٍ وخُصْيٍ**"[(٥)].

هو مسموع بالقول الأوَّل، ومقيس بالقول الثَّاني.

٨. ومنه قوله: "**وشذَّ قولهم في تثنية (قَهقرى، وخَوزلى): قهقران وخوزلان بالحذف**"[(٦)].

(١) أوضح المسالك: ٤/ ١٢

(٢) أوضح المسالك: ٤/ ١٧

(٣) أي: قرئ بفتح التَّاء من (يا أبت) وكسرها وضمِّها.

(٤) أوضح المسالك: (٤/ ٣٧- ٣٨).

(٥) أوضح المسالك: ٤/ ٢٦٨

(٦) أوضح المسالك: ٤/ ٢٦٩

٩. وكذلك منه قوله: "**وشذَّ قولهم في (رضا): رضيان بالياء، مع أنَّه من الرِّضوان**"[١].

١٠. وممَّا جاء عنده قوله: "**واتَّفق جميع العرب على الفتح في (عِيَرَاتٍ) جمع (عِيرٍ)، وهي الإبل الَّتي تحمل الميرة، وهو شاذٌّ في القياس؛ لأنَّه ك(بِيعة وبِيْعاتٍ) فحقُّه الإسكان**"[٢].

ما ههنا حقُّه المسموع لا الشَّاذُّ.

١١. ومن ذلك عنده قوله: "**وشذَّ: عِنان وعُنن، وحِجاج وحُجُج، ويحفظ في نحو: نمرٍ وخَشنٍ ونذير وصحيفة**"[٣].

١٢. ومنه قوله: "**وشذَّ في (حُصٍّ) بالحاء المهملة، وهو الورس: حُصوص، ويحفظ في فَعَل: ك(أسدٍ، وشجن، وندب، وذكر)**"[٤].

فيما ههنا وما قبله اختلفت تسميته ما بين شاذٍّ ومحفوظٍ، وحقيقة ما سمَّاه شاذًّا هو المسموع، وما سمَّاه محفوظًا هو الفرد[٥] كما سيأتي بيانه في المطلب التَّالي.

١٣. وكذلك منه قوله: "**وشذَّ (فعلاء) في نحو: جبان وخليفة وسمح، وودود**"، وقوله بُعيده في (أفعلاء): "**وشذَّ في نحو: نصيب، وصديقٍ، وهين**"[٦].

١٤. ومثله قوله في (فواعل): " **وشذَّ: فوارس، ونواكس، وسوابق، وهوالك**"[٧].

١٥. ومن ذلك ما ذكره في قوله: "**وما جاء في البابين**[٨] **مخالفًا لما شرحناه فيهما، فخارج عن القياس. مثاله في التَّكسير: جمعهم مكانًا على (أمكنٍ)، ورهطًا وكراعًا على (أراهط وأكارع)، وباطلا وحديثًا على (أباطيل وأحاديث).**

ومثاله في التَّصغير: تصغيرهم مغربًا وعشاء على (مُغَيْرِبان وعُشَيَّان)، وإنسانًا وليلة على (أُنَيْسِيَان ولُيَيْلِيَة)، ورجلا على (رُويجل). وصبيَّة وغلمة وبَنون على (أُصَيْبِيَة وأُغَيْلِمَة، وأُبَيْنُون)، وعَشِيَّة على (عُشَيْشِيَة)"[٩].

١٦. من ذلك قوله: "**وقالوا في عيدٍ: عييد شذوذًا كراهية لالتباسه بتصغير عودٍ**"[١٠].

---

(١) أوضح المسالك: ٤/ ٢٧٠
(٢) أوضح المسالك: ٤/ ٢٧٥
(٣) أوضح المسالك: ٤/ ٢٨٠
(٤) أوضح المسالك: (٤/ ٢٨٦- ٢٨٧).
(٥) الفرد: هو ما جاء مخالفًا، مع امتناع مجيء القياس عليه، والأكثر مجيء القياس له، وأنَّ استعماله جائز.
(٦) أوضح المسالك: ٤/ ٢٨٨
(٧) المصدر عينه، والجزء والصَّفحة أنفسهما.
(٨) البابان هما التَّكسير والتَّصغير.
(٩) أوضح المسالك: ٤/ ٢٩٣
(١٠) أوضح المسالك: ٤/ ٢٩٥

١٧. ومنه أيضًا قوله: "**وشذَّ ترك التَّاء في تصغير (حربٍ، وعربٍ، ودرع، ونعل) ونحوهنَّ مع ثلاثيَّتهنَّ وعدم اللبس، واجتلابها في تصغير (وراء، وأمام، وقدَّام) مع زيادتهنَّ على الثَّلاثة**"[(١)].

١٨. ومنه أيضًا قوله في باب النَّسب: "**وشذَّ قولهم في السَّليقة: سليقيٌّ، وفي عَميرة كَلبٍ: عَميريٌّ**"، وقوله بُعيده: "**وشذَّ قولهم في رُدَيْنة: رُدَينيٌّ**"[(٢)].

١٩. ومنه قوله: "**وشذَّ قولهم في ثقيفٍ وقريشٍ: ثقفيٌّ وقرشيٌّ**"[(٣)].

٢٠. وجاء في آخر باب النَّسب قوله: "**فصلٌ: وما خرج عمَّا قرَّرناه في هذا الباب فشاذٌّ؛ كقولهم: أَمَويٌّ بالفتح، وبِصريٌّ بالكسر، ودُهريٌّ للشَّيخ الكبير بالضَّمِّ، ومروزيٌّ بزيادة الزَّاي، وبَدَويٌّ بحذف الألف، وجَلُوليٌّ وحَرُوريٌّ بحذف الألف والهمزة**"[(٤)].

ما عدَّده هنا ومثَّله هو فرد ومسموع، أمَّا (أَمويٌّ، وبِصريٌّ) ففرد، وأمَّا البقية فمسموعات.

٢١. وجاء عنده في الإبدال قوله: "**وشذَّ مصيبة ومصائب، ومنارة ومنائر**"[(٥)].

٢٢. ومنه أيضًا قوله: "**وشذَّ التَّصحيح مع استيفاء الشُّروط**[(٦)] **في قولهم: نارت الظَّبية نِوارًا بمعنى: نفرت، ولم يسمع له نظير**"[(٧)].

هنا أوَّل النَّصِّ شذوذ، وآخره سماع، وحقٌّ ما ذكر أن يكون حكمه المسموع لا الشَّاذُّ.

٢٣. ومنه في الباب نفسه قوله: "**وشذَّ عمَّا ذكرنا ثلاثة أنواع: نوع أعلَّ، ولم يستوفِ الشُّروط كقراءة بعضهم: ﴿لِلرُّيَّا﴾**[(٨)] **بالإبدال والإدغام، ونوع صحِّح مع استيفائها نحو: ضيون، وأَيوم، وعوى الكلب عوية، ورجاء بن حيوة، ونوع أبدلت فيه الياء واوًا، وأدغمت الواو فيها نحو: عَوَّة ونَهُوٌّ عن المنكر**"[(٩)].

الآية لها كلام خاصٌّ سيأتي، والبقيَّة مسموعات.

(١) أوضح المسالك: ٤/ ٢٩٦
(٢) أوضح المسالك: ٤/ ٣٠١
(٣) أوضح المسالك: ٤/ ٣٠٢
(٤) أوضح المسالك: ٤/ ٣٠٧
(٥) أوضح المسالك: ٤/ ٣٣٤
(٦) المراد شروط إبدال الواو ياء؛ أن تقع عينًا لمصدر أعلَّت في فعله، وأن يكسر ما قبلها، وبعدها ألف.
(٧) أوضح المسالك: ٤/ ٣٤٤
(٨) يوسف: ٤٣
(٩) أوضح المسالك: ٤/ ٣٤٦

٢٤. ومنه قوله: "**والتَّاسعة: أن يكون لام (فُعُول) جمعًا نحو: عصا وعُصيٍّ، وقفا وقفيٍّ، ودلو ودُليٍّ، والتَّصحيح شاذٌّ، قالوا: أُبُوٌّ، وأُخوٌّ، ونحوٌّ جمعًا لنَحْوٍ وهو الجهة، ونجُوٌّ بالجيم جمعًا لنَجْوٍ ...، وبَهْوٌ وهو المصدر وبُهُوٌّ**"[(١)].

٢٥. ومنه قوله: "**وشذَّ (سَعيا) لمكانٍ، و(ريًّا) للرَّائحة، و(طَغيا) لولد البقرة الوحشيَّة**"[(٢)].

٢٦. ومنه: "**وشذَّ الإعلال في (ماهان وداران)**"[(٣)].

٢٧. وجاء من ذلك في باب الإدغام قوله: "**وقد يفكُّ الإدغام في غير ذلك شذوذًا نحو: لحِحت عينُه وأَلِلَ السِّقاء**"[(٤)].

هذا ما وقفتُ عليه ممَّا كان مستحقًّا للحكم عليه بالمسموع مصطلحًا، وحكم عليه ابن هشامٍ بالشَّاذِّ.

(١) أوضح المسالك: ٤/ ٣٤٨
(٢) أوضح المسالك: ٤/ ٣٥٠
(٣) أوضح المسالك: ٤/ ٣٥٢
(٤) أوضح المسالك: ٤/ ٣٦٦

المطلب الرَّابع: ما حكم عليه بالشَّاذِّ، وحقيقته أنَّه فرد.

قد جاء في بيان دلالة (الفرد) أنَّه يجوز استعماله، مع امتناع مجيء القياس عليه، والأكثر مجيء القياس له[(١)]. وبهذا يختلف عن النَّادر والشَّاذِّ.

ما سيرد هنا هو ما حكم عليه بالشُّذوذ وما تستحقُّه هو الفرد، وجاء عند ابن هشامٍ عددٌ من الأمثلة على هذا النَّمط، وهي ما يأتي:

١. من ذلك ما جاء في كلامه على الملحق بجمع المذكر السَّالم إذ قال: "**وشذَّ أبون وأخون**"[(٢)].

هذان الجمعان يجوز استعمالهما بلا تثريب، كجواز استعمال جمع التَّكسير لـ(أب وأخ)، إذن هذا المخالف ليس شاذًّا؛ لأنَّ الشَّاذَّ لا يستعمل، ولا يقاس عليه، والأكثر صوغ القياس له، وما ورد ههنا يجوز استعماله، ويمتنع القياس عليه، وما كان كذلك هو الفرد لا الشَّاذُّ.

٢. وممَّا جاء عنده في مخالفة ما جاء من قياس مصادر بعض الأفعال قوله: "**وما خرج عمَّا ذكرناه فشاذٌّ؛ كقولهم: كذَّب كِذَّابًا، وقوله:**

فهي تُنزِّي دلوها تَنزيًا

وقولهم: تحمَّل تحِمَّالا، وترامى القوم رِمِّيًّا، وحوقل حِيقالا، واقشعرَّ قُشَعريرة. والقياس: تَكذيبًا، وتَنزية، وتحمُّلا، وتَراميًا، وحَوقلة، واقشعرارًا"[(٣)].

ههنا عدَّدَ مصادر لعددٍ من الأفعال جاءت مخالفة لقياس بابها، وهذه المصادر ممَّا يحفظ ولك استعمالها، ولك استعمال المقيس في بابها، وهو ما أورده في قوله: "**والقياس: تَكذيبًا، وتنزية، إلخ**"، وإذا جاز استعماله فليس شاذًّا، إذ الشَّاذُّ يحفظ ولا يقاس عليه ولا يستعمل، ويجب صوغ القياس منه، وأمَّا إذا خالف قياسًا، وجاز استعماله، ولم يضعَّف من جهة فهو الفرد لا الشَّاذ.

٣. ومنه قوله: "**ولا يُبنى من غير الثُّلاثيِّ مصدرٌ للهيئة إلاَ ما شذَّ من قولهم: اختمرت خِمرةً، وانتقبت نِقبةً، وتعمَّم عِمَّةً، وتقمَّصّ قِمصةً**"[(٤)].

هذا الموضع كسابقه؛ لأنَّ هذا المرويَّ لك استعماله لكن يمتنع القياس عليه، وما كان كذلك فهو الفرد.

٤. وكذلك منه قوله: "**وشذَّ على هذين القولين**[(٥)]**: ما أعطاه للدَّراهم! وما أولاه للمعروف! وعلى كلِّ قولٍ: ما أتقاه! وما أملأ القربة! ...، وما أخصره!**"[(٦)].

(١) انظر: مبحث التَّمايز بين المصطلحات من البحث المذكور.
(٢) أوضح المسالك: ١/ ٤٩
(٣) أوضح المسالك: (٣/ ٢١٥- ٢١٦).
(٤) أوضح المسالك: (٣/ ٢١٧- ٢١٨).
(٥) القولان: الامتناع مطلقًا، والجواز إن كانت الهمزة لغير النَّقل، والقول الثَّالث: الجواز مطلقًا، وهي في صوغ التعجب من الفعل الرُّباعيِّ (أفعلَ).
(٦) أوضح المسالك: (٣/ ٢٣٨- ٢٣٩).

ههنا أيضًا جاء الشُّذوذ حكمًا على قولٍ على غير حقيقته، لأنَّ ما ههنا لنا استعماله، ولا يقاس عليه، ويجوز إتيان القياس له فهذا يسمَّى الفرد. وقوله: شذَّ إن كان مراده به المعنى اللغويَّ فنعم، وأمَّا إن أراد المصطلح فحقيقة ما ورد ههنا هو الفرد على القولين لا الشَّاذُّ، وكذا الحكم نفسه في (ما أتقاه!، وما أملأ القربة!، وما أخصره!)، كلُّها أفراد لا شواذَّ ولا نوادر.

٥. ومن ذلك أيضًا قوله: "**والثَّانية أن يكون له بناء قلَّةٍ، ولكنَّه شاذٌّ قياسًا أو استعمالا فينزَّل لذلك منزلة المعدوم؛ فالأوَّل نحو: ﴿ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾**[(١)]**، فإنَّ جمع (قَرءٍ) بالفتح على (أقراء) شاذٌّ، والثَّاني: نحو: ثلاثة شسوع، فإنَّ أشساعًا قليل الاستعمال**"[(٢)].

قال الشَّيخ خالد الأزهريُّ إن جُعِل (قروء) جمعًا لِـ(قُرء) المضموم كان جمعه على (أقراء) قياسًا[(٣)]، ويُداخل على ابن هشامٍ هنا أنَّه وصم قليل الاستعمال بالشُّذوذ، وسمَّاه شاذًّا سماعًا، فـ(أشساعٌ) جمعٌ قياسيٌّ لِـ(شِسع)، وليس هو بشاذٍّ، وما ورد جائز استعماله، وممتنع القياس عليه، ويجوز إتيان القياس منه، وما هذه حاله فهو الفرد، علَّل ابن مالك إيثار (شسوع) على (أشساع) بقوله: "**لقلَّة استعماله وإن لم يكن شاذًا؛ لأنَّ واحده (شِسع)، وجمع مثله على أفعال مطَّردٌ**"[(٤)].

٦. ومنه قوله: "**الثَّاني: فعيل بمعنى مفعول نحو: رجل جريح، وامرأة جريح، وشذَّ: ملحفة جديدة**"[(٥)].

٧. ومنه أيضًا قوله: "**الرَّابع: مفعيل كمعطيرٍ، وشذَّ: امرأة مسكينة، وسُمع: مسكينٌ على القياس**"[(٦)].

في هذين سمَّى ما خالف شاذًّا، والحقيقة أنَّ ما خالف هو المستعمل، ويجوز صوغ القياس منه، بل ورد في النَّصِّ الثَّاني مسموعًا؛ أي: مستعملا، وما كان كذلك كان حقُّه أن يحكم عليها أنَّه فرد، ومن اللطائف أن جمع ابن هشامٍ في النَّصِّ الثَّاني مصطلحاتٍ ثلاثةً الشُّذوذ والسَّماع والقياس، والمخالف فردٌ لا شاذٌّ ولا مسموع ولا نادر.

٨. ومن ذلك ما أورده في باب تثنية الممدود حين قال: "**وشذَّ (حمريان) بقلب الهمزة ياءً، و(قرفصان، وخنفسان وعاشوران) بحذف الألف والهمزة معًا**"، وقوله: "**وشذَّ كسايان**"[(٧)]؛ أي: في تثنية: كساء.

(١) البقرة: ٢٢٨
(٢) أوضح المسالك: ٤/ ٢٢٩
(٣) انظر: التَّصريح: ٤/ ٤٧٣
(٤) شرح التَّسهيل: ٢/ ٣٩٦
(٥) أوضح المسالك: (٤/ ٢٥٨- ٢٥٩).
(٦) أوضح المسالك: ٤/ ٢٥٩
(٧) أوضح المسالك: ٤/ ٢٧٠

كذلك حكم ما هنا كحكم ما سبقه حيث حكم بشذوذه، وهو من المقبول استعمالا الممتنع قياسًا، وما كان كذلك فحكمه الفرد لا الشَّاذُّ؛ لانفراده عن بابه وصحَّة استعماله، وغالب ما يرد في أبواب الصَّرف ممَّا يحكم ابن هشامٍ بشذوذه هو من هذا القبيل الفرد.

٩. ومن ذلك قوله في باب التَّكسير: "**وشذَّ نحو: أرطاب كما شذَّ في (فَعلٍ) المفتوح الفاء الصَّحيح العين السَّاكنها؛ نحو: أحمال، وأفراخ، وأزناد، قال الله تعالى:** ﴿وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ﴾[(١)]، **وقال الحطيئة:**

ما ذا تقول لأفراخٍ بذي مرخٍ.

وقال آخر:

وزندك أثبت أزنادها"[(٢)].

البيتان وما فيهما مرَّ حديثٌ عنهما[(٣)]، وأمَّا (أرطاب، وأحمال) فقد حكم عليهما بالشُّذوذ، وحقُّهما أن يكونا من الأفراد، على أنَّ (أحمال) جاء في الآية، وللآيات عند ابن هشامٍ حال خاصَّة، وسيأتي له مبحث خاصٌّ به.

وما ورد هنا مختلفٌ، فقد ذكر (أرطاب) ذكرًا من غير شاهد وواحده (رُطَبٌ)، و(أفراخ، وأزناد) وواحدهما (فَرخ، وزَندٌ)، وقد جاءا في شعر، و(أحمال) جاءت في آية، ولكلٍّ واحد منها خصوصيَّة يترتب عليها حكم خاصٌّ، فـ(أرطاب) من الأفراد، و(أفراخ وأزناد) ضرورة شعريَّةً، و(أحمال) فقد جاءت في آية ولها حكم خاصٌّ.

وعلى كلِّ حالٍ هي جميعًا تستعمل جموعًا، ولك استعمال مقيسها ولا يجوز القياس عليها، وما كان حاله كذلك فهو الفرد لا الشَّاذُّ.

١٠. ومن ذلك قوله: "**وشذَّ: عِنان وعُنُن، وحِجاج وحُجُج، ويحفظ في نحو: نمر وخشن، ونذير، وصحيفة**"[(٤)].

ههنا ما سمَّاه شاذًّا هو المسموع وقد مضى، وأمَّا ما سمَّاه محفوظًا فحقيقته أنَّه من الفرد؛ لأنَّ للمتكلِّم استعماله، وله أن يقول: نمور؛ لذا حكم ابن هشامٍ على قول الشَّاعر:

فيها عيائيل أسود ونمُر

بأنَّه قد يكون مقصورًا للضَّرورة[(٥)].

(١) الطَّلاق: ٤

(٢) أوضح المسالك: (٤/ ٢٧٨- ٢٧٩).

(٣) مرَّ في المطلب الثَّاني: (ما حكم عليه بالشَّاذّ، وحقيقته أنَّه ضرورةٍ)، الشَّاهد (١٤).

(٤) أوضح المسالك: ٤/ ٢٨٠

(٥) انظر: أوضح المسالك: ٤/ ٢٨٥

١١. ومنه قوله: "**وشذَّ في حصٍّ بالحاء المهملة، وهو الورس حصوص، ويحفظ في (فَعَلٍ) كأسدٍ، وشَجنٍ، وندبٍ، وذكر**"[(١)].

هذا كسابقه فالشَّاذُّ هو المسموع، وقد مضى، وأمَّا ما سمَّاه محفوظًا فهو من الفرد.

١٢. ومن ذلك ما جاء في ختام باب النَّسب في قوله: "**وما خرج عمَّا قررناه في الباب فشاذٌّ؛ كقولهم: أَمَويٌّ بالفتح، وبِصريٌّ بالكسر، ودُهريٌّ للشَّيخ الكبير بالضَّمِّ، ومَروزيٌّ بزيادة الزَّاي، وبَدَويٌّ بحذف الألف، وجَلُوليٌّ وحَرُوريٌّ بحذف الألف والهمزة**"[(٢)].

لقد جمع ابن هشامٍ هنا أكثر من منسوبٍ، وكلُّها لا يصدق عليها مصطلح الشُّذوذ حسب ما مرَّ بيانه في مبحثه، فبعضها يصدق عليه مصطلح الفرد، وهي (أُمويٌّ، وبِصريٌّ) فهذه للعربيِّ استعمالها، وله الأخذ بالقياس فيها، أمَّا البقيَّة (دهريٌّ، ومروزيٌّ، وبدويٌّ، وجلوليٌّ، حروريٌّ) فهي لا يصدق عليها مصطلح الشُّذوذ، وحقيقتها أنَّها مسموعات؛ لأنَّه لا يجوز أن يستعمل إلا هذا المخالف، ويمتنع صوغ القياس لها، وهذا بخلاف الشَّاذِّ الَّذي يجب القياس لها.

١٣. من ذلك قوله: "**وشذَّ: (سَواسِوة) في جمع سواء، ومقاتِوة بمعنى خُدَّام**"[(٣)].

هذا كسوابقه حيث إنَّ الوارد هو المخالف، وللعربيِّ استعماله، وله الاتيان بقياسه؛ أي: سواسية ومقاتية، وهذا هو الفرد.

١٤. وجاء عنده ما قلَّله فحسب، وذلك قوله في إعلال الواو ياءً وامتناعها: "**وقد يعلُّ نحو: عَتَا الشَّيخُ عُتِيًا، وقَسَا قلبُه قَسِيًا**"[(٤)].

ههنا كان مستحقًّا للحكم عليه إمَّا بالشُّذوذ على معتاد ابن هشامٍ، وإمَّا بالفرد كما جاء في تحرير المصطلحات؛ لأنَّ لك أن تستعمل (عتيًّا وقسيًا)، ولك أن تقول على القياس: عُتُوًّا وقُسُوًّا، وقد نصَّ على ذلك الشَّيخ خالد الأزهريُّ[(٥)].

هذا ما جاء عند ابن هشامٍ من الأفراد الَّتي عمَّها بالحكم عليها بالشُّذوذ، وثَمَّ افتراق ما بين الشَّاذِّ، والمسموع، والنَّادر وبين الفرد.

(١) أوضح المسالك: (٣/ ٢٨٦- ٢٨٧).
(٢) أوضح المسالك: ٤/ ٣٠٧
(٣) أوضح المسالك: ٤/ ٣٤٣
(٤) أوضح المسالك: ٤/ ٣٤٨
(٥) انظر: التَّصريح: (٥/ ٤٢٠- ٤٢١).

المطلب الخامس: ما حكم عليه بالشَّاذِّ، وهو لغة قومٍ فصحاء.

جاء عند ابن هشامٍ حكمه على استعمال بعض لغات العرب الفصحاء بالشُّذوذ، وهو كلام عرب فصحاء، فليس حقًّا وصف لغة فصيحة بالشُّذوذ، على أنَّه لم يقيِّد الشُّذوذ أفي الاستعمال أم في القياس أم فيهما معًا؟ فإن كان في الاستعمال فمردود؛ لأنَّ هذا هو استعمالهم وهو لسانهم، فكيف يحكم بشذوذه وهو مطَّرد حديثهم؟ وليس الحكم بالشُّذوذ يكون بالنَّظر لعموم كلام العرب، بل لخصوص اللفظ أو التَّركيب المستعمل المخالف لكثير كلام أهله، يقول ابن جنِّي: "**وكيف تصرَّفت الحال فالنَّاطق على قياس لغة من لغات العرب مصيب غير مخطئ**"[(١)]. وإذا أرسل ابن هشامٍ الشُّذوذ إرسالا ولم يقيِّده، فهو يشمل الاستعمال والقياس. هذا وقد وقع تدافع في تعاطيه واحتكامه إلى لغات العرب؛ إذ لم يذكر لما شذَّذه منها سببًا، ولا لما لم يشذِّذه علَّة.

فمثلا في أمر الثُّلاثيِّ المضعَّف كـ(غضَّ) فيه لغتان أهل الحجاز يفكون الإدغام، وبنو تميم يدغمون[(٢)]، وذكر وجوب الفكِّ للفعل المدغم حين يتصل به ضمير رفع متحرِّك في لغة غير بكر بن وائلٍ[(٣)]؛ أي: جميع العرب غير هؤلاء، فها هو قد اعتدَّ بلغة بكر بن وائل ولم يشذِّذها، وقال عن كسر ياء الضَّمير المتَّصلة بجمع المذكَّر السَّالم إنَّه مطَّرد في لغة بني يربوع[(٤)]، فاعتبر لغتهم، وهم فرع من قبيلة لا قبيلة بعينها، ومثل ذلك اعتباره هذا قوله: "**وبنو تميم تصحِّح اليائيَّ فيقولون: مبيوع ومخيوط**"[(٥)]، وكذا ما ورد عنده في ختام كتابه في باب الإبدال من ذكره قلب ياء (عليٍّ) إلى الجيم، وهو ما سمَّاه عجعجة قضاعة ولم يشذِّذها، واكتفى بذكرها مع غيرها من الأباديل، ولم يحكم عليها لا بقياس ولا بغيره[(٦)]، ومن قبل هذا في أوَّل كتابه ذكر أن بني الحارث بن كعب وبعض ربيعة يحذفون نون (اللذان واللتان)، ولم يحكم على الحذف بالشُّذوذ، بل ساقه مساق القياس واعتبره وحجَّته بيتان للأخطل[(٧)]، وهو لبعض القوم -كما ترى- وأشعار ربيعة موفورة، وشعراؤها كثر لم يظهر عندهم هذا الحذف.

وبعد هذا فالنَّاظر في صنيع ابن هشامٍ مع لغات العرب يجده قد يحكم على لغة صحيحة فصيحة لعرب فصحاء بالشُّذوذ، وقد وقفتُ على مُثُلٍ لذلك سأوردها مع تعليق عليها.

١. من ذلك ما أورده في باب الإمالة حين حكم على لغة (هذيلٍ) بقوله: "**ويستثنى من ذلك ما رجوعه إلى الياء مختصٌّ بلغة شاذَّةٍ، أو بسبب ممازجة الألف لحرف زائدٍ؛ فالأوَّل: كرجوع ألف (عصا، وقفا) إلى الياء في قول هذيلٍ إذا أضافوهما إلى ياء المتكلِّم: عَصَيَّ، وقَفَيَّ**"[(٨)].

(١) الخصائص: (٢/ ١٠- ١٢).
(٢) انظر: أوضح المسالك: ٤/ ٣٦٥
(٣) انظر: أوضح المسالك: ٤/ ٣٦٦
(٤) أنظر: أوضح المسالك: ٣/ ١٧٥
(٥) أوضح المسالك: ٤/ ٣٥٩
(٦) انظر: أوضح المسالك: (٤/ ٣٣٠- ٣٣٣).
(٧) انظر: أوضح المسالك: (١/ ١٢٧- ١٢٩).
(٨) أوضح المسالك: ٤/ ٣١٨

هذيل قبيلة حجازيَّة عريقة فصيحة، وحكمه على لغتها بالشُّذوذ حكم غير مقيَّد، فشمل شذوذ السَّماع والقياس معًا، وإذا كان هذه لغة لهم فهذا هو السَّماع الوارد عندهم، وإذا كان هذا مطَّرد لسانهم فمندفع عنه الشُّذوذ، كما أنَّ التَّسهيل وعدم الهمز غير شاذٍّ لغةً حجازيَّةً[(١)]. وقد أمرَّ الشَّيخ خالد حكمَ ابن هشام على لغة هذيل بالشُّذوذ إمرارًا[(٢)]، ولم يعقِّب بتأييدٍ ولا بتفنيدٍ.

وحقيقة الأمر إمَّا تعميم الشُّذوذ لكلِّ لغة خالفت المشهور من اللغات، أو قبول الجميع وعدم تشذيذها، وأنَّه أخذ كما قال ابن جنَّي باللغة الدُّنيا[(٣)].

٢. ومن ذلك أيضًا ما حكم به على لغة الحجاز بقوله: "**وأمَّا قول الحجازيِّين (القُصوى) فشاذٌّ قياسًا فصيح استعمالا، نبَّه به على الأصل كما في (استحوذ والقَوَد)**"[(٤)].

في هذا النَّصِّ كان حكم ابن هشامٍ دقيقًا حيث قيَّد الشُّذوذ ههنا بالقياس، وامتدحه بالفصاحة من جهة الاستعمال، ونظَّره بـ(استحوذ والقَوَد)، على أنَّ القائل بـ(القصيا) فصيح أيضًا من جهتَي السَّماع والقياس.

وابن هشامٍ حينما قيَّد الشُّذوذ هنا وصفًا على هذه اللغة لا لأنَّها لغة الحجاز، بل لأنَّ الآية جاءت بها.

وبناء على ما سبق من تعليل وتبيين فإنَّ اللغات الخاصَّة بالقبائل لا تسمَّى شاذَّة، بل تسمَّى لغة شهيرة أو غير شهيرة، وقويَّة أو رديئة، ومردُّ ذلك قياس بابها، وإلا لغة القوم هي مستعمل لسانهم فلا يقال عنها أنَّها شاذَّة استعمالا، وهي لغة أقوامٍ.

والتَّدافع هو الحكم على استعمال قبيلة كاملة بالشُّذوذ، والحكم في موضع آخر على استعمال قبيلة أخرى أو بطنٍ من قبيلة أنَّه لغة معتبرة، وما في اللغتَين كلتيهما مخالفة للمشهور من لغة العرب.

***

(١) انظر: كتاب سيبويه: ٣/ ٥٤٣، ٥٥٠

(٢) انظر: التَّصريح: (٥/ ٢٨٠- ٢٨١)، وتوضيح التَّوضيح: ٤/ ٢٩٥

(٣) انظر: الخصائص: ٢/ ١٢

(٤) أوضح المسالك: ٤/ ٣٤٥

المبحث الثَّالث:
ما جاء عنده من الشَّاذِّ في حقِّ آية قرآنيَّة.

قد يعدل ابن هشامٍ عن الوصف بالشَّاذِّ إلى الحكم بالنَّادر إذا كانت المخالفة واردة في آية أو حديث، وذلك لأنَّ الحكم بالشُّذوذ أدنى الدَّرجات، وأمَّا النُّدور والنَادر فهي أعلى درجةً من الشَّاذِّ لذا هو يعدل إليه.
وخير مثال لذلك ما حكم به ابن هشامٍ على إسكان ياء المتكلِّم مع المقصور حين قال: "**وندر إسكانها بعد الألف في قراءة نافع: ﴿وَمَحْيَايْ﴾**[1]**، وكسرها بعدها في قراءة الأعمش والحسن: ﴿عَصَايْ﴾**[2]"[3]؛ أي: وندر كسرها بعد الألف في قراءة.

وقد جاءت عنه عدد من الآيات حكم على ما جاء فيها بالشُّذوذ، بل يسبق الآيةَ بالحكم كقوله: وشذَّ في ذيت وذيت، وستأتي أمثلة لذلك، وبعد النَّظر وجدتُ أنَّه يريد بالشَّاذِّ حينًا المصطلح، وأحيانًا يريد به شذوذ القراءة؛ أي: شاذٌّ لقب القراءة وتصنيفها.

وبالمعنى الثَّاني الشَّاذِّ القرائيِّ يسلم من الانتقاد، ويكون نصُّه السَّابق الَّذي حكم عليه بالنُّدور سائغًا مع حكمه بالشُّذوذ في مواضع في حقِّ آيات كريمة.

والأقرب أنَّ ذلك ما اجتمع فيه الشُّذوذان شذوذ من جهة القياس أو السَّماع، وشذوذ من جهة القراءة، ولعلَّ هذا أسوغ من سابقه، وأمتن تخريجًا، وأظهر نظرًا في صنيع ابن هشامٍ.
وذلك يكون في القراءة إذا لم تكن سبعيَّة، فمثلا (أئمَّة) جاءت به غير ما قراءة سبعيَّة؛ لذا لمَّا استشكلها قال: "**وأمَّا قراءة ابن عامر والكوفيِّين: ﴿أَبِمَّةً﴾**[4] **بالتَّحقيق فممَّا يوقف عنده ولا يتجاوز**"[5].

ومن شواهد ذلك ما يأتي:

١. من ذلك قول ابن هشامٍ: "**وشذَّت قراءة بعضهم: ﴿تَمَامًا عَلَى الَّذِى أَحْسَنَ﴾**[6]"[7].

الشَّاذُّ هنا يؤدِّي المعنيَين شذوذ القراءة وشذوذ الحكم اللغويِّ، إذ غير صلة (أيٍّ) لا يحذف منها الضَّمير المرفوع إلا إن طالت، وحذف هنا لم تطل الصِّلة، فالحذف هنا شاذٌّ، والقراءة شاذَّة أيضًا[8].

(١) الأنعام: ١٦٢
(٢) طه: ١٨
(٣) أوضح المسالك: ٣/ ١٧٥
(٤) الأنبياء: ٧٣، والقصص: ٥، ٤١، والسَّجدة: ٢٤
(٥) أوضح المسالك: ٤/ ٣٤٢
(٦) الأنعام: ١٥٤
(٧) أوضح المسالك: ١/ ١٥٢
(٨) انظر: معجم القراءات: (٣/ ٥٨٥- ٥٨٦).

٢. ومنه قوله: "**وشذَّت قراءة بعضهم:** ﴿إِئْلَافِهِمْ﴾ [١] **بالتَّحقيق**"[٢].

نعم القراءة ههنا شاذَّة[٣]، كذلك حكم اجتماع الهمزتين شاذٌّ؛ لأنَّ القياس قلب الهمزة الثَّانية ياء من جنس حركة الأولى.

٣. وجاء منه ما أورده بقوله: "**وشذَّ عمَّا ذكرنا ثلاثة أنواع: نوع أُعِلَّ ولم يستوف الشُّروط كقراءة بعضهم:** ﴿إِن كُنتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ﴾ [٤] **بالإبدال والإدغام**"[٥].

يظهر من هذا النَّصِّ أنَّ الحكم بالشُّذوذ متسلِّط بالحكم على العمل اللغويِّ، وليس المراد به شذوذ القراءة، لكن لا يمنع أن تدخل معه القراءة؛ إذ القراءة شاذَّة[٦] فلا هي سبعيَّة ولا عشريَّة.

٤. ومنه أيضًا ما ساقه في قوله: "**وشذَّ قراءة بعضهم:** ﴿مَرْضُوَّةً﴾ [٧]"[٨].

هنا حكم بالشُّذوذ على القراءة، نعم هي قراءة شاذَّة[٩]، والحكم على الصَّيغة اللغويَّة شاذَّة أيضًا، فالشَّذوذ حكمٌ جمع الصَّيغة والقراءة.

٥. ومن ذلك قوله: "**وقد قرئ شاذًا:** ﴿فَهَلْ مِن مُّدَّكِرٍ﴾ [١٠] **بالمعجمة**"[١١].

هنا الحكم صادق على القراءة أنَّها شاذَّة[١٢]، وأمَّا من جهة اللغة فإبدال الدَّال ذالا جاء على غير القياس، ولكنَّه وجه جائز في اللغة، فحقيقة ما يستحقه هو الحكم عليه بالنَّادر أو القليل.

***

(١) قريش: ٢
(٢) أوضح المسالك: ٤/ ٣٤٢
(٣) انظر: معجم القراءات: ١٠/ ٥٩٩
(٤) يوسف: ٤٣
(٥) أوضح المسالك: ٤/ ٣٤٦
(٦) انظر: معجم القراءات: ٤/ ٢٧٠
(٧) الفجر: ٢٨
(٨) أوضح المسالك: ٤/ ٣٤٧
(٩) انظر: التَّصريح: ٥/ ٤١٨، ومعجم القراءات: ١٠/ ٤٣٣
(١٠) القمر: ١٥، ١٧، ٢٢، ٣٢، ٤٠، ٥١
(١١) أوضح المسالك: ٤/ ٣٥٦
(١٢) انظر: معجم القراءات: ٩/ ٢٢٥

المبحث الرَّابع:
ما كان مستحقاً للحكم عليه بالشَّاذِّ، ولم يحكم عليه به.

جاءت عند ابن هشامٍ مواضع هي مستحقَّة للحكم عليها بالشَّاذِّ غير أنَّه أغفلها، فلم يسمها به، وهي قمينة به.

وسأعرض ما وقفت عليه منها، وبيانها الآتي:

١. جاء عند ابن هشامٍ في ذلك قوله عن صاحب الحال: "**وقد يقع نكرة بلا مسوِّغ كقولهم: (عليه مائةٌ بيضاً)، وفي الحديث: (وصلَّى وراءَه رجالٌ قياماً)**"[(١)].

قد حكم ابن هشامٍ على صاحب الحال ألا يكون نكرة إلا بمسوِّغٍ، ولمَّا ورد نكرة وعَدِمَ التَّسويغ ساقه بصورة التَّقليل بـ"**قد يقع**"، وكان حقُّه أن يكون الحكم عليه بالشَّاذِّ كما هو معتاده، أو بالنَّدور لمجيء الحديث عليه على عادته، وأمَّا الاستحقاق بحسب ما تحرَّر فحقٌّ ما ههنا أنَّه مسموع، على أنَّ مجيء صاحب الحال معرفة غالب لا لازم[(٢)]، وعليه يكون ما ههنا من النَّادر.

٢. ومن ذلك قوله في ختام باب حروف الجرِّ: "**وقد يحذف غير (رُبَّ) ويبقى عمله، وهو ضربان: سماعيٌّ؛ كقول رؤبة: خيرٍ والحمد لله، ...**

وقياسيٌّ؛ كقولك:(بكم درهَمٍ اشتريت ثوبك؟)؛ أي: بكم من درهمٍ؟ ...، وكقولهم: إنَّ في الدَّار زيداً والحجرةِ عمراً، ...

وقولهم: (مررت برجلٍ صالحٍ إلا صالحٍ فطالحٍ) حكاه يونس"[(٣)].

ههنا جاء السَّماعيُّ قسيمًا للقياسيِّ، وليس هو بقسيم؛ لأنَّ السَّماعيَّ يحفظ ولا يقاس عليه، ومخالفات الباب يذيَّل بها الباب؛ فيقال في ختامه: وشذَّ ذيت وذيت، أو وأمَّا ذيت وذيت فشاذٌّ؛ كما صنع ابن هشامٍ نفسه في شذوذات التَّصغير وشذوذات النَّسب.

أمَّا ما ذكره في القسم الثَّاني القياسيِّ فقد ذكر ثلاثة أمثلة؛ الأوَّل ينقاس، ويستعمل كثيرًا، والثَّاني من أخذ برأي الأخفش لا يكون فيه حذفٌ، ومن أخذ بمذهب سيبويه ففيه

(١) أوضح المسالك: ٢/ ٢٧٨، وفي شرحه على (شذور الذَّهب) فصَّل؛ فذكر أنَّ بعضه يجيء قياسًا من النَّكرة، وبعضه لا. انظر منه: (٢٧٤-٢٧٥).

(٢) انظر: شرح الكافية الشَّافية لابن مالك: ٢/ ٧٤٠، والتَّذييل والتَّكميل: ٩/ ٦٠ وما بعدها.
يقول النَّاظم:

ولم ينكَّر غالبًا ذو الحال إن * لم يتأخر أو يخصَّص أو يبن**
من بعد نفي أو مضاهيه كـ(لا * يبغ امرؤ على امرئ مستسهلا)**
[ألفيَّة ابن مالك (العيوني): ١١٢: البيتان: ٣٣٨، ٣٣٩]

(٣) أوضح المسالك: (٣/ ٧١- ٧٢).

حذفٌ، ويجوز استعماله إذا جاء على وِفاق التَّركيب على نسق الوارد فحسب، والثَّالث حكاية عن يونس، وكان حقُّه أن يكون من ضمن أمثلة السَّماعيِّ؛ لأنَّه لا يكاد يستعمل، ولا ينقاس، وقد وقع خلاف في تقدير ما انحذف منه؛ لذا يقول الشَّيخ خالد الأزهريُّ: "**وتقديره: (إلا أمرً بصالحٍ فقد مررت بطالحٍ) هذا تقدير ابن مالك، وقدَّره سيبويه: إلا أكن مررت بصالحٍ فطالحٍ**"[(١)].

هذا الاختلاف دليلٌ أنَّ هذا المثال سماعيٌّ لا ينقاس، وما كان كذلك حقُّه الحكم عليه بالشَّاذِّ لا جعله من قسم القياسيِّ؛ إذ لا تقعيد لهذا الحذف يرتكن إليه يكون مستندًا للقياس والتَّعليل.

٣. ومن ذلك أيضًا قوله في (يا أبت): "**وربما جمع بين التَّاء والألف فقيل: (يا أبتا، ويا أُمَّتا)، وهو كقوله:**

أقول يا اللهمَّ يا اللهمَّا.
وسبيل ذلك الشِّعر"[(٢)].

لقد قلَّل في أوَّل النَّصِّ اجتماع التَّاء والألف، ثُمَّ استشهد له ببيت فيه شذوذ ومخالفة، فبين بهذا الاستشهاد أنَّ الجمع ليس قليلا، بل هو شاذٌّ؛ إذ حكم على ما جاء في البيت أنَّ سبيله الشِّعر؛ أي: سبيله الاضطرار لا الاختيار، إذن حكم مثيلتها في النَّثر الشُّذوذ.

وابن هشامٍ يفهم هذا منه تلويحًا لا تصريحًا، ولو صرَّح مبتدئًا فقال مثلا: وشذَّ اجتماع التَّاء مع الألف، أو واجتماع التَّاء مع الألف شاذٌّ، ونحو ذلك لأغناه من أن يستشهد على هذه المخالفة ببيت فيه مخالفة، ثُمَّ يقول إنَّه مثله في الحكم، وفي هذا تطويل وخفاء، بل حتَّى الضَّرورة لم يذكرها، بل قال سبيله الشِّعر.

٤. وكذلك منه ما ذكره حين قال: "**وما جاء في البابين**[(٣)] **مخالفًا لما شرحناه فيهما فخارج عن القياس، ومثاله في التَّكسير: جمعهم مكانًا على (أمكنٍ)، ...**"[(٤)].

ههنا ابن هشامٍ لم يصرِّح بالشُّذوذ، بل اكتفى بسلب القياس، ويفهم من السَّلب أنَّه أراد الشُّذوذ، ولو قال: (وما جاء مخالفًا فشاذٌّ) لكان أقصر وأقرب.

(١) التَّصريح: ٣/ ٩٥
(٢) أوضح المسالك: (٤/ ٣٧- ٣٨).
(٣) البابان هما باب التَّكسير وباب التَّصغير.
(٤) أوضح المسالك: ٤/ ٢٩٣

٥. وممَّا هو معدود من ذلك ما جاء في قوله: "**قال النَّاظم وابنه: وشذَّ (سَعيا) لمكان، و(ريًّا) للرَّائحة، و(طَغيا) لولد البقرة الوحشيَّة**" عقَّب عليه ابن هشامٍ بقوله: "**وأمَّا الثَّالث: فالأكثر فيه ضمُّ الطَّاء، فلعلَّهم استصحبوا التَّصحيح حين فتحوا للتَّخفيف**"[(١)].

رام ابن هشامٍ تفنيد تشذيذ النَّاظم وابنه للكلمات الثَّلاث المذكورة، والأمر يستقيم له غير أنَّه في الكلمة الثَّالثة ذكر في دفع التَّشذيذ أنَّ الأكثر فيها الضَّمُّ، ثُمَّ راح يتلمَّس وجهًا للتَّصحيح أنَّه من قبيل استصحاب الأصل قبل التَّخفيف بالفتح، وليس ينهض هذا عذرًا إلا متكلَّفًا إذ هو كالحجَّة القاصرة، ولو سلَّم بالشُّذوذ لسلم من تكلُّف هذا التَّخريج، وذكر الشَّيخ خالد الأزهريُّ أنَّ ابن هشامٍ في حواشيه ظهر له أنَّ مراد النَّاظم وابنه شذوذ الاستعمال[(٢)].

قلتُ: لا يمنع مانع من أنَّ (طغيا) شاذَّة، والقياس فيها (طَغوى)، والقول بذلك لا يخالف أصلا، ولا ينقض حكمًا، ولا يهدم قاعدة، ولا أدري لم ترك ابن هشامٍ الصُّدور عنه، والأخذ به.

***

(١) أوضح المسالك: ٤/ ٣٥٠

(٢) انظر: التَّصريح: ٥/ ٤٢٨

الخاتمة:

هذه أبرز النَّتائج والثَّمرات لهذه الدِّراسة:

١. أنَّ ابن هشامٍ الأنصاريَّ خاتمة المحقَّقين، وقد ظهر ذلك في تعقيباته، وشروحه وحواشيه على كتب أسلافه، وكتابه (**أوضح المسالك**)، هو معدود من أشهر وأمهر ما شُرحت أو نُثرت به ألفيَّة ابن مالكٍ، وقد لقي من قبلُ عناية في الدِّيار المصريَّة خصوصًا، وله شروح وحواش.

٢. أنَّ ابن هشامٍ إذا أطلق الحكم بالشَّاذِّ ولم يقيِّده، ولم تك ثَمَّ قرينةٌ دالة على تقييدٍ= فمراده بذلك الشَّاذُّ قياسًا واستعمالا، وإذا أراد أحدهما قيَّده به.

٣. أنَّه جاء عند ابن هشامٍ مصطلح الشَّاذُّ على وِفاق حقيقته كما ظهر في التَّمايز، وهو على نوعين: ما كان حكمًا له، وما كان حكمًا لغيره، وجاء عنده الشَّاذُّ أيضًا على خلاف حقيقته، وحقيقته أنَّه القياس/ أنَّه ضرورة/ أنَّه الفرد.

٤. جاء عند ابن هشامٍ الحكم بالشَّاذِّ في حقِّ آيات قرآنيَّة، ومدار مراده أنَّه رام ما يقابل التَّواتر، وهذا يكثر لا يغلب، وقد جاء عنده أيضًا ما كان قصده به الشُّذوذ اللغويَّ لا القرائيَّ، على أنَّه إن كانت المخالفة في قراءة متواترة فهو يعدل من الحكم عليها بالشُّذوذ إلى النُّدور، أو يقيِّد الشُّذوذ.

٥. أنَّ من طرائق ابن هشامٍ في حكمه على النُّصوص بالشَّاذِّ أنَّه أحيانًا يقوِّي الشُّذوذ، إذ يذكر ما كأنَّه تقعيد لهذا المخالف فهذا تقوية له، ومثله في التَّقوية أن يستشهد لهذا الوجه أو الحكم الشَّاذِّ بشاهدٍ فيه شذوذٍ أيضًا.

٦. أنَّ من طرائق ابن هشامٍ في حكمه على النُّصوص بالشَّاذِّ أنَّه أحيانًا يلين الشُّذوذ؛ كأن يخرَّج الوجه الشَّاذَّ بما يُشبه رفع الشُّذوذ عنه، أو أن يذكر الحكم بالشُّذوذ، ويردفه بحمله على وجهٍ آخر لا شذوذ فيه يمكن تخريجه عليه.

٧. أنَّ ممَّا وقفتُ عليه التَّدافع عند ابن هشامٍ، فهو قد يشذِّذ لغة قومٍ فصحاء، وهي قبيلة عربيَّة فصيحة في زمن الاحتجاج، في حين أنَّه يعتمد لغة قبيلة أخرى، بل بطنًا من قبيلةٍ مع مخالفته، ولا يحكم عليه بالشُّذوذ، وبيانه جاء في المطلب الخامس من المبحث الثَّاني.

٨. أنَّ ثَمَّ شواهد وردت مخالفةً عند ابن هشامٍ استحقَّت أن يحكم عليها بالشَّاذِّ ولم يحكم عليها به، بل أمرَّها إمرارًا، وبعضها جعله قسيمًا للقياس، وبعضها ذكر أنَّه خارج عن القياس، وبعضها حكم أنَّه مع كثرته لا ينقاس، ولم يَسِمها بالشَّاذِّ.

رحم الله ابن هشامٍ الأنصاريَّ رحمةً واسعة.

اللهمَّ اختم بالسَّعادة آجالنا، واقرن بالعافية غدوَّنا وآصالنا، واصبب سجال عفوك على ذنوبنا. وصلِّ اللهمَّ وبارك على نبيِّنا محمَّدٍ، وأهل بيته، وصحبه.

والحمد لله ربِّ العالمين.

ثبت المصادر والمراجع

١- **الاقتراح في علم أصول النَّحو**؛ للسُّيوطيِّ، تحقيق: د. حمدي عبد الفتاح مصطفى خليل، نشر مكتبة الآداب بالقاهرة، ط (٣)، العام: ١٤٢٨هـ= ٢٠٠٧م.

٢- **ألفيَّة ابن مالك في النَّحو والتَّصريف**، تحقيق: أد. سليمان بن عبد العزيز العيونيِّ، مكتبة دار المنهاج للطباعة والنَّشر، المملكة العربيَّة السُّعوديَّة/ الرِّياض، ط ١، العام: ١٤٣٢هـ

٣- **أوضح المسالك إلى ألفيَّة ابن مالك**؛ لابن هشامٍ الأنصاريِّ، تحقيق: محمَّد محيي الدِّين عبد الحميد، المكتبة العصريَّة، صيد/ لبنان، طبعة العام: ١٤١٥هـ= ١٩٩٤م.

٤- **الإيضاح في شرح المفصَّل**؛ لابن الحاجب، تحقيق: أ د. إبراهيم محمَّد عبد الله، دار سعد الدِّين للطِّباعة والنَّشر والتَّوزيع، دمشق/ سوريا، ط ٢، العام: ١٤٣١هـ= ٢٠١٠م.

٥- **تخليص الشَّواهد وتلخيص الفوائد**؛ لابن هشامٍ، تحقيق: د. عبَّاس مصطفى الصَّالحيِّ، دار الكتاب العربيِّ، بيروت/ لبنان، ط ١، العام: ١٤٠٦هـ= ١٩٨٦م.

٦- **التَّذييل والتَّكميل** في شرح كتاب التَّسهيل؛ لأبي حيَّان، تحقيق: أ د. حسن محمود هنداويِّ، الأجزاء من (١-٥) طُبِعت في دار القلم، دمشق/ سوريا، ط ١، ج (١): العام: ١٤١٨هـ = ١٩٩٧م، والأجزاء (٦- ١٨) طُبعت في دار كنوز إشبيليَّا للنَّشر والتَّوزيع، المملكة العربيَّة السُّعوديَّة/ الرِّياض، ط ١، ج (٦): العام: ١٤٢٦هـ= ٢٠٠٥م.

٧- **التَّصريح بمضمون التَّوضيح**؛ للشَّيخ خالد الأزهريِّ، تحقيق: د. عبد الفتَّاح بحيري إبراهيم، مطبعة الزَّهراء للإعلام العربيِّ، القاهرة/ مصر، ط ١، العام: ١٤١٣هـ= ١٩٩٢م.

٨- **توضيح التَّوضيح**؛ للأشمونيِّ عليِّ بن محمَّد، تحقيق: أد. أنور راكان العَصِيبيِّ، دار الضِّياء، الكويت، ط١، ١٤٤٥هـ= ٢٠٢٤م.

٩- **خزانة الأدب ولبُّ لباب لسان العرب**؛ للبغداديِّ، تحقيق الأستاذ: عبد السَّلام بن محمَّد هارون، مطبعة المدنيِّ، القاهرة/ مصر، ط ٤، العام: ١٤١٨هـ= ١٩٩٧م.

١٠- **الخصائص**؛ لابن جنِّي، تحقيق الأستاذ: محمَّد عليّ النَّجَّار، دار الكتب المصريَّة، د ت.

١١- *(بحث)* **الشَّاذُّ والنَّادر والمسموع في النَّحو والصَّرف التَّداخل والتَّمايز دراسة تنظيريَّة تأصيليَّة**، د. فهيد بن رباح الرَّباح، مجلَّة الدِّراسات اللغويَّة/ مركز الملك فيصل للبحوث والدِّراسات الإسلاميَّة، المجلَّد (٢٦)، العدد (٤)، شوَّال- ذو الحجَّة ١٤٤٥هـ= أبريل- يونيو ٢٠٢٤م.

١٢- **شرح التَّسهيل**؛ لابن مالك، تحقيق: د. عبد الرَّحمن السَّيِّد، وَ د. محمَّد بدوي المختون، هجر للطِّباعة والنَّشر بمصر، ط ١، العام: ١٤١٠هـ= ١٩٩٠م.

١٣- **شرح الكافية الشَّافية**؛ لابن مالك، تحقيق: د. عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتُّراث، نشر مركز البحث العلميِّ وإحياء التُّراث الإسلاميِّ التَّابع لجامعة أمِّ القرى، ط ١، العام: ١٤٠٢هـ= ١٩٨٢م.

١٤- **شرح المفصَّل**؛ لابن يعيش، تحقيق: أ د. إبراهيم محمَّد عبد الله، طبعة دار سعد الدِّين، دمشق/ سوريا، ط ١، العام: ١٤٣٤هـ = ٢٠١٣م.

١٥- **الضَّرائر وما يسوغ للشَّاعر دون النَّاثر**؛ للأستاذ: محمود شكري الألوسيِّ، دار الافاق العربيَّة، القاهرة/ مصر، ط (١)، العام: ١٤١٨هـ= ١٩٩٨م.

١٦- *(بحث)* **الضَّرورة في كتاب (أوضح المسالك) لابن هشامٍ النَّحويّ** مواردها ومسالكها؛ د. فهيد بن رباح بن فهيد الرَّباح، مجلَّة الدِّراسات اللغوية/ مركز الملك فيصل للبحوث والدِّراسات الإسلاميَّة، المجلَّد (٢٣)، العدد (٤)، شوَّال- ذو الحجَّة ١٤٤٢هـ= مايو- يوليو ٢٠٢١م.

١٧- **فيض نشر الانشراح من روض طيِّ الاقتراح**؛ لأبي الطَّيِّب الفاسيِّ، تحقيق: أ د. محمود يوسف فجَّال، طبعة دار البحوث للدِّراسات الإسلاميَّة وإحياء التُّراث بحكومة دبيّ، الإمارات العربيَّة المتَّحدة، ط ٢، العام: ١٤٢٣هـ= ٢٠٠٢م.

١٨- **الكتاب (كتاب سيبويه)**، تحقيق الأستاذ: عبد السَّلام هارون، مطبعة المدنيِّ، مصر/ القاهرة، ج (١) ط ٣، العام:١٤٠٨هـ=١٩٨٨م/ ج (٢) ط ٤، العام:١٤٠٨هـ=١٩٨٨م/ ج (٣) العام:١٤١٢هـ=١٩٩٢م/ وج (٤) ط ٢، العام:١٤٠٢هـ=١٩٨٢م.

١٩- **المسائل الشِّيرازيّات**؛ لأبي عليٍّ الفارسيِّ، تحقيق: أ د. حسن بن محمود هنداويّ، كنوز إشبيليَّا للنَّشر والتَّوزيع، المملكة العربيَّة السُّعوديَّة/ الرِّياض، ط ١ العام: ١٤٢٤هـ=٢٠٠٤م.

٢٠- *(بحث)* **مشكلات (أوضح المسالك) بين ابن هشامٍ وشرَّاحه**، أد. سعود بن عبد العزيز الخنين، مجلَّة العلوم العربيَّة، جامعة الإمام محمَّد بن سعود الإسلاميَّة، المملكة العربيَّة السُّعوديَّة/ الرِّياض، العدد (٣٠)، المحرَّم (١٤٣٥هـ).

٢١- **معجم القراءات**؛ أد. عبد اللطيف محمَّد الخطيب، دار سعد الدِّين للطِّباعة والنَّشر والتَّوزيع، دمشق/ سوريا، ط ١، العام: ١٤٢٢هـ= ٢٠٠٢م.

٢٢- **المقاصد الشَّافية في شرح** [خلاصة] **الكافية**؛ للشَّاطبيِّ، تحقيق: د. عبد الرَّحمن بن سليمان العثيمين، وزملائه، طبعة جامعة أمِّ القرى (مركز إحياء التُّراث الإسلاميَّ) / معهد البحوث العلميَّة، ط ١، العام: ١٤٢٨هـ= ٢٠٠٧م.

٢٣- *(بحث)* **ملامح اضطرابٍ في (أوضح المسالك)**؛ أد. عبد العزيز بن أحمد البجاديِّ، مجلَّة العلوم العربيَّة والإنسانيَّة/ جامعة القصيم، المملكة العربيَّة السُّعوديَّة/ القصيم، المجلَّد (٣)، العدد (٢)، رجب: ١٤٣١هـ.

Sources and references:

1-The proposal in the science (Al-Iqtrah) of the principles of grammar its controversy, and its footnote, Al-Isbah Mr. Dr. Mahmoud Youssef Fajal (Dar Alqalam, Damascus/Syria, 1st edition - year: 1409 AH = 1989 AD)

2-Alfiyyat Ibn Malik in grammar and morphology -edited: Suleiman bin Abdul Aziz Al Oyouni (Dar Alminhaj Printing and Publishing Library, Kingdom of Saudi Arabia / Riyadh, 1st edition, year: 1432 AH)

3-The clearest path to Alfiyyat Ibn Malik By ibn Hisham al-Ansari edited by: Muhammad Muhyi aldin Abd alhamid (Modern Library Sid/Lebanon, year edition: 1415 AH = 1994 AD)

4- Al-Idah (The clarification) in the detailed explanation - By Ibn Alhajeb, edited by: Prof. Dr. Ibrahim Muhammad Abdullah (Dar Saad aldin for Printing, Publishing and Distribution Damascus/Syria, 2nd edition, year: 1431 AH = 2010 AD)

5-Summarizing the evidence and summarizing the benefits; By Ibn Hisham, edited by: Dr. Abbas Mustafa Alsalhi (Dar Al-Kitab Alarabi, Beirut / Lebanon, 1st edition, year: 1406 AH = 1986 AD)

6- Appending and completion in the explanation of the book Al-Tashil by Abu Hayyan edited by: Prof. Dr. Hassan Mahmoud Hindawi, Parts (1-5) were printed at (Dar Alqalam, Damascus/Syria, 1st edition, Part (1): Year: 1418 AH = 1997 AD) and Parts (6-18) were printed at (Dar Kunooz Ishbiliya for Publishing and Distribution, Kingdom of Arabia Riyadh, 1st edition, Part 6: Year: 1426 AH = 2005 AD)

7- Declaring the content of the clarification By Sheikh Khaled Alazhari, edited by: Dr. Abdel Fattah Behairy Ibrahim (Alzahraa Press for Arab Media, Cairo/Egypt, 1st edition, year: 1413 AH = 1992 AD)

8-Clarification of clarification, Ali bin Muhammad Al-Ashmouni. Investigation: Ed. Anwar Rakan Al-Assibi. (1st edition, Kuwait, Dar Al-Diyaa, 1445 AH = 2024 AD).

9- The treasury of literature and the core of Lisan al-Arab by Al Baghdadi, edited by Professor: Abdul Salam bin Muhammad Haroun (Al-Madani Press, Cairo/Egypt, 4th edition, year: 1418 AH = 1997 AD).

10- Properties By ibn Jinni edited by Professor: Muhammad Ali Alnajjar, (Dar Al-Kutub Al-Misria).

11-(Research) The abnormal, the rare, and the audible in grammar and morphology acomparative, original study Dr.Fuhaid bin Rabah bin Fuhaid Al-Rabah. (Journal of Linguistic Studies/King Faisal Center for Research and Islamic Studies). Volume (26), Issue (4), Shawwal - Dhu alhijjah 1445 AH = April - June 2024 AD).

12- Explanation of Al-Tashil By ibn Malik edited by: Dr. Abdul Rahman Alsayed, and Dr. Muhammad Badawi Almakhtun (Hajar Printing and Publishing in Egypt, 1st edition, year: 1410 AH = 1990 AD).

13- Explanation of Alkafiya Alshafiya By ibn Malik edited by: Dr. Abdel Moneim Ahmed Haridi, Dar Almamoun for Heritage, published by the Center for Scientific Research and Revival of Islamic Heritage of Umm Alqura University, 1st edition, year: 1402 AH = 1982 AD.

14- Explanation of the detailed((Al-mofassal) By Ibn Yaish edited by: Prof. Dr. Ibrahim Muhammad Abdullah, edition by Dar Saad aldin, (Damascus/Syria, 1st edition, year: 1434 AH = 2013 AD).

15- Al-dra`ir and what is permissible for the poet but not the prose writer; By Professor: Mahmoud Shukri Alalusi.

16- (Research) Necessity in the book (The Clearest Paths) by Ibn Hisham the grammar school, its resources and methods Dr. Fuhaid bin Rabah bin Fuhaid Alrabah, (Journal of Linguistic Studies/King Faisal Center for Research and Islamic Studies, Volume (23), Issue (4), Shawwal - Dhu alhijjah 1442 AH = May - July 2021 AD).

17- The abundance of spreading enlightenment from the bottom of the proposal (Faid nashur alinshrah) By Abu Tayyib Alfassi, edited by: Prof. Dr.Mahmoud Youssef Fajal, (edition of the Research House for Islamic Studies and Heritage Revival, Dubai Government, United Arab Emirates, 2nd edition, year: 1423 AH = 2002 AD).

18- The book (The Book of Sibawayh), edited by Professor: Abdul Salam Haroun, (Almadani Press, Egypt / Cairo, vol. (1) 3rd edition, year: 1408 AH = 1988 AD / vol. (2) 4th edition, year: 1408 AH = 1988 AD / vol. (3) Year: 1412 AH = 1992 AD / Waj (4) 2nd edition, Year: 1402 AH = 1982 AD.

19-Shirazi issues; By Abu Ali Alfarsi, edited by: Prof. Dr. Hassan bin Mahmoud Hindawi,(Treasures of Seville for Publishing and Distribution, Kingdom of Saudi Arabia / Riyadh, 1st edition, year: 1424 AH = 2004 AD)

20-(Research) Problems (The Clearest Paths) between Ibn Hisham and his commentators, Saud bin Abdul Aziz Alkhaneen, (Arab Science Magazine, Imam Muhammad bin Saud Islamic University, Kingdom of Saudi Arabia / Riyadh, Issue (30), Muharram (1435 AH)).

21- Dictionary of readings Mr. Dr. Abdul Latif Muhammad Alkhatib, (Dar Saad Aldin for Printing, Publishing and Distribution, Damascus / Syria, 1st edition, year: 1422 AH = 2002 AD).

22- Almaqasid Alshiyfa fi Sharh alkhalasa -Al-Kafiya; By Alshatibi, edited by: Dr. Abd alrahman bin Sulaiman aluthaymeen and his colleagues, (Umm alqura University edition (Center for the Revival of Islamic Heritage) / Institute of Scientific Research, 1st edition, year: 1428 AH = 2007 AD).

23-(Research) features of a disorder in (the clearest path) Mr. Dr. Abdul Aziz bin Ahmed Albajadi, (Journal of Arab and Human Sciences/ Qassim University, Kingdom of Saudi Arabia/ Qassim, Volume (3), Issue (2), Rajab: 1431 AH).

***